UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.19
29 October 1990

ARABIC

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد دي غاركو	(مالطة)
ثم :	السيد بيرثوم (نائب الرئيس)	(موريشيوس)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)
ثم :	السيد بيرثوم (نائب الرئيس)	(موريشيوس)
ثم :	السيد دي ماركو (الرئيس)	(مالطة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

90-64182/A ١٢٨٥ب(٩٠)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقي كلمة كل من :

السيد فرح (جيبوتي)

السيد وونغ (سنغافورة)

الأمير محمد بلقية (بروني دار السلام)

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية)

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)

السيد ولد ددي (موريتانيا)

السيد لاتورطي (هايتي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اود بادئ ذي بدء أن أتقدم اليكم باسم وفدي وبالاصالة عن نفسي ، بخالص التهاني على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . إن سجلكم المجرب الطويل في الخدمة العامة ، المقرون بما لديكم من مهارات دبلوماسية وحس مرهف بالمسائل المتشعبة المطروحة علينا ، يؤهلكم تماما لإدارة مداولاتنا باقتدار .

اود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب لسلفكم ، السيد جوزيف غاربا ، عن خالص تقديرنا للصفات القيادية الرفيعة التي ابداها في تسيير أعمال الدورة السابقة .

ونحن فخورون بأن نسلّم كالمعتاد بالدبلوماسية الهادئة الفعّالة التي يتبعها الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في سعيه من أجل حلول دائمة للعديد من الصراعات المستعصية ، وفي جهوده لتعزيز الوعي بالمشاكل الرئيسية للتنمية . واننا نقدر كل التقدير قيادته الحكيمة في ابعادنا بكل حزم عن الصدام والمجابهة وتوجيهنا نحو التعاون وتوافق الآراء . إن تقريره عن أعمال المنظمة يمس صميم الموضوع ملثما هو موضوعي وشامل .

اليوم يوم توحيد المانيا . وهذا يعني نهاية اللامبالات بمعاناة وحرمان الناس في الجانب الآخر مما كان يسمى بحائط برلين . نُحيي الدولة الالمانية الجديدة التي ترمز الى تحقيق طموحات الامة الالمانية ، ونود في الوقت نفسه أن نسجل سعادتنا الغامرة بالدمج الذي تم بين الامتين الشقيقتين ، اليمن الشمالية واليمن الجنوبية .

لقد أمسى الشرق الاوسط فجاة على وشك الانفجار . وهنا يجب القول إن منطقة الشرق الاوسط تجاوزت بكثير نصيبها من الحرمان والمعاناة . ومن المحزن حقا أن الاسرة العربية التي تسودها الالفة عادة ، تتنازع على أبسط الامور ، وتنحدر الى حضيض المأساة التي وقعت فيها الكويت ، الدولة الصغيرة الغنية بالموارد ، فريسة على مذبح جشع جارها الاقوى ، ليتمزق بالتالي الصف العربي .

لقد حدد بيانكم الافتتاحي الواضح والبليغ الجو العام لهذه الدورة عندما قلتم :

"إن التزام المجتمع الدولي بمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الاعضاء ينطبق على جميع الدول ، غير أنه بالنسبة للدول الصغيرة بوجه خاص ، هو الضمان في وجه التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامتها واستقلالها" (A/45/PV.1 ، ص ٦)

إن غزو العراق للكويت واستمرار احتلاله لها ينطوي على مفارقة تاريخية لا يمكن السماح بها ، ويتعارض مع قواعد القانون الدولي . ولا يمكن أن تكون سيادة الكويت وسلامة أراضيها موضع مساومة . وتنضم جيبوتي الى المجتمع الدولي في جهوده الرامية الى حسم أزمة الخليج . واننا نطالب بانسحاب القوات العراقية دون شرط من الكويت ، واعادة حكومتها الشرعية ، واطلاق سراح جميع الرهائن ، بغض النظر عن العرق أو الجنسية . لذلك نعرب عن ادانتنا القاطعة لغزو الكويت واحتلالها غير الشرعي من جانب العراق .

ونشعر بالقلق العميق لأن امكانية انسحاب القوات العراقية تتباعد باستمرار ، ولاسيما في ضوء استمرار التعنت العراقي الذي سيؤدي دون شك الى تردي الحالة المتدهورة بالفعل في المنطقة ، مما يهدد المنطقة باخطار جسيمة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة . لذلك ، نناشد السلطات العراقية بقوة ، من أجل شعبها ، ومن أجل الشرف العربي والكرامة العربية ، أن تتجنب التهور وتبدي أقصى المرونة لإبعاد الخطر الوشيك بتبديد الموارد العربية وتدمير كل ما أنجزه العرب من ابداع على مدى ربع قرن .

ان الامم المتحدة على عتبة عهد جديد خال من الضغينة والانقسامات الايديولوجية . وهذه أول دورة تعقدها الجمعية العامة بعد الحرب الباردة ، من المرجح أن تنظر في تعريف نظام عالمي جديد في طور التكوين ، مما يجعل من التزام الامم المتحدة حيال الامن الجماعي التزاما فعّالا . ونشعر بالارتياح العميق لرؤية مجلس الامن وهو يتحمل ، وفقا للميثاق ، " ... التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم

والامن الدوليين" . ونأمل بكل اخلاص ألا يقتصر هذا التفاؤل الجديد على مناطق صراع منتقاة ، بل يمتد الى جميع المناطق ، ولاسيما أكثر المشاكل العصية على الحل ، وهي حق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي سيادة وطنية معترف بها دوليا .

على الرغم من هذا التفاؤل الجديد الذي تولد عن تحسن المناخ السياسي الدولي ، ما زالت منطقة الشرق الاوسط في حالة غليان بسبب معاناة الفلسطينيين . إن الانتفاضة ، وهي ثورة شعبية يخوضها الشعب ضد القمع والمذابح والسيطرة الاجنبية ، لم تتلاش بطبيعة الحال من الساحة العالمية . وما زال الفلسطينيون يعيشون في ظل حالة محفوفة بالاخطار المستمرة . وعدم مناقشة القضية الفلسطينية حتى الآن في حوار أو في مؤتمر دولي جيد الإعداد يعد علامة واضحة على حالة الجمود المفزعة في الدبلوماسية الدولية . ومن المؤكد في هذا الصدد ، أن اسرائيل لن تخطو خطوة نحو السلم قبل أن يدمر العنف اي فرصة للسلم ، إن وجدت .

تحث الولايات المتحدة على استخدام نفوذها الكبير لدى اسرائيل لوضع نهاية لتعنتها . فاسرائيل أصبحت لا تبالي بالاستنكار الدولي ولا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . والتغيرات التاريخية التي طرأت على سياسة الفلسطينيين ، والمتمثلة في وقف جميع الاعمال العدائية وقبول مبدأ الدولتين استنادا إلى قرارات الامم المتحدة ذات الشأن ، يتطلب موقفا قاطعا مماثلا من جانب اسرائيل : قبول مبدأ مبادلة الارض بالسلام وإعادة الحقوق السياسية الكاملة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير .

والرفض المطلق لفكرة الدولة الفلسطينية لا يمكن تبريره على الإطلاق . والضغط من أجل المزيد من التنازلات الفلسطينية من جانب واحد دون مرونة موازية من جانب اسرائيل لا يخدم قضية السلام بأية طريقة كانت .

في لبنان تُلحق الحرب الاخوية خسائر كبيرة بالسكان المدنيين العزّل . فخمسة عشر عاما من الحرب الاهلية الطائفية ، التي ضاعفت من آثارها الحرب التي تُشن بالنيابة عن الغير على التراب اللبناني ، أدت إلى دمار ومعاناة لا يمكن وصفهما ، وخلقت حالة من التشوش والتجزئة والفوضى . ويحدونا الامل أن تقطع المبادرة الجديدة التي اتخذ زمامها الياس هراوي شوطا طويلا على طريق استعادة السلم والامن والاستقرار في لبنان .

نرحب بناميبيا المستقلة في مجتمع الدول . فالجهود الدبلوماسية الدؤوبة على مدى ثلاثة عقود تقريبا للتغلب على المأزق انتت أُكُلها مؤخرا ، وها هي ناميبيا بيننا الآن بوصفها دولة حرة وذات سيادة . إننا نفتخر بالتزامها بالسلم وحقوق الانسان وبنهجها الاقتصادي العملي . فمن شأن روح القيادة الايجابية هذه أن تمهد الطريق أمام مصالحة وطنية حقيقية .

في جنوب افريقيا يبالغ في التأكيد على كلمة "تغيير" للتلاعب بعقول وعواطف الغالبية السوداء . ولا يزال الرئيس دي كلارك يعطي بلده والعالم انطباعا بأن عصر التغيير آت دون شك . أجل ، ثمة دليل على وجود النية لتنفيذ برامج اصلاحية ، فإطلاق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين تحرك في الاتجاه الصحيح . إلا أن

جنوب افريقيا لا تزال بلدا يعاني من الريبة والتجزئة المتأصلة . ولا يزال ينبغي عمل الكثير لترجمة أقوال السيد دي كلارك وتصريحاته الغامضة إلى برامج اصلاحية مجدية لا يمكن الرجوع عنها .

ونوصي بقوة بالتخلص من التدابير القمعية والعنصرية المؤسسية ، وإنهاء حكم الاقلية المتشدد ، والتأكيد على الحقوق السياسية والاقتصادية ، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية . وعندما نتكلم عن التغيير أو الامل ، لا يمكننا إلا أن نتذكر النبوءة الخالدة للراحل آلان باتون ، ذلك الاديب العملاق الصامد المناهض للفصل العنصري الذي كتب قبل ٣٠ عاما تقريبا :

"إن جنوب افريقيا بلد من النوع الذي يكون فيه المرء مفعما بالامل يوم الاثنين ليصاب بيأس مطبق يوم الثلاثاء" .

ينبغي للدستور الجديد أن يوفر حقوقا سياسية كاملة للغالبية السوداء من السكان على أساس غير عرقي وتعددي وديمقراطي . ولتحقيق هذه الغاية ، ينبغي لدي كليرك وضع تدابير ملموسة لإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، وإلغاء قانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان ، اللذين يشكلان معا العمود الفقري لنظام الفصل العنصري المخزي .

فيما يتعلق بليبريا ، نعرب عن قلقنا العميق إزاء الصراع المستمر ومعاناة السكان المدنيين وإزهاق أرواح آلاف البشر ، بالاضافة الى تدفق اللاجئين . وجمهورية جيبوتي تناشد الأطراف المتصارعة وضع نهاية لمذبحة السكان الابرياء ، وإنهاء الاقتتال الاخوي وتوجيه البلد صوب إقامة حكومة منتخبة سلميا .

ترحب جيبوتي بالاتفاق السلمي الذي أبرم مؤخرا بين فئات الصراع الكمبودي الاربع . والقرار بتشكيل مجلس وطني أعلى ، بوصفه هيئة انتقالية شرعية توحد جميع أطراف النزاع ، خطوة ضرورية صوب تسوية سياسية للمسالة الكمبودية . ونشجع بقوة إيجاد تسوية سلمية شاملة تقود الشعب الكمبودي إلى إقامة دولة حرة ومستقلة ومسالمة ومتحدة ومحايدة وغير منحازة .

فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، نؤيد جهود الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية التي تستهدف إيجاد حل دائم للمشكلة .

لا يفصلنا عن الذكرى السنوية الثالثة لإبرام اتفاقات جنيف المتعلقة بأفغانستان سوى أشهر قليلة . ومع ذلك ، لا تلوح في الافق أية احتمالات للسلام . ونعتقد أن السلم والهدوء سيظلان بعيدين عن متناول شعب افغانستان في غياب حكومة تمثيلية ومنتخبة انتخابا شعبيا .

في شبه الجزيرة الكورية ، نشعر بالتشجيع التام لاستمرار الحوار بين الدولتين ، ويحدونا الامل أن تسهم هذه التبادلات اسهاما فعالا في تحسين العلاقات وتزيد من تعزيز فرص توحيدهما سلميا . وتمشيا مع مبدأ العالمية ومع الرغبة الصادقة في تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة ، نؤيد قبول عضوية الكوريتين الكاملة ، بصورة منفصلة أو متزامنة ، في الامم المتحدة .

من الادلة الواضحة على تخفيف حدة التوترات بين الدولتين العظميين المتناحرتين مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، الذي أبرم للتوّ اتفاقا كبيرا وجريئا لإنقاذ ملايين الاطفال من سوء المعاملة والتعاسة والمرض والفقر وسوء التغذية .

هذه ظاهرة لا تقتصر على العالم الثالث الفقير . فالعديدون من أطفال العالم الغني يعيشون دون مستوى الفقر . والاطفال يشكلون أكبر قطاع من سكان العالم البالغ خمسة بلايين نسمة . ووفقا لاحصائيات تثقل الصدر جمعتها منظمة الامم المتحدة للطفولة ، يتلقى الاطفال معاملة سيئة وغالبا ما يتعرضون للاهمال والقتل واعتلال الصحة والعبودية ومؤتمر القمة ، الذي جمع أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات عرفه التاريخ ، ألزم نفسه بإجراء دولي لحماية حقوق الطفل ، وتناول قضايا هامة مثل كفالة بقاء الطفل وحماية الاطفال وتعزيز نمو الطفل .

إن هذا المؤتمر الفريد دليل حقيقي على الجهود التي لا تكل التي تبذلها منظمة الامم المتحدة للطفولة ، ودليل على تفانيها في تخفيف محنة الاطفال . ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لما تقدمه منظمة الامم المتحدة للطفولة من دعم ملحوظ

وتوجيهات إلى جيبوتي وهي تعمل على تنفيذ برامجها ذات الاولوية المعنية برفاهية الاطفال وتحصينهم ضد الامراض وتوفير العناية للامهات .

إن مشاكل التخلف الهيكلي والفقر والجفاف والمجاعة لا تزال تعطل وتحبط التطلعات الصادقة للعديد من البلدان النامية ، لا سيما في افريقيا وآسيا . ففي افريقيا يوجد أدنى مستوى لمتوسط العمر المتوقع ، وأعلى معدل لوفيات الرضّع ، وأدنى مستوى للتعليم ، وأعلى معدلات النمو السكاني في العالم . هذه الاحصاءات المروعة لا تبشر بخير في قارة تعاني بالفعل من الركود او في الواقع من التقهقر بالمقارنة مع المكاسب التي تحققت في الستينات والسبعينات .

إن الاداء الاقتصادي الضعيف لافريقيا في ظل حالة اقتصادية صعبة ، والجفاف المزمن وتدهور معدلات التبادل التجاري والطلب الدولي الضعيف والنفقات الباهظة لخدمة الدين ، لا تزال تسبب قلقا بالغا . ولئن كانت احتمالات النمو على المدى الطويل لها آثار على السياسة الاقتصادية العامة فيما يتعلق بالنهوض برأس المال البشري وتعبئة المدخرات الوطنية وتشجيع الصادرات ، فيجب علينا في نفس الوقت أن نعترف بالمشكلات الهيكلية المتأصلة . وبعض هذه المشكلات لا يمكن التغلب عليها اذا استمرت القيود الخارجية ، مثل تضاؤل عائدات الصادرات ، ونقص التمويل اللازم للتنمية ، والعبء المربك لخدمة الدين ، تثقل كاهل الاقتصادات الافريقية . هذه القيود تحد على نحو خطير من الجهود الرامية الى اعادة الهيكلة الاقتصادية والاصلاحات السياسية الرامية الى تعزيز الانتعاش وتحقيق التنمية المستمرة .

ان الآثار السلبية للدين الخارجي المربك لا حدود لها مع وجود خدمات للدين تلتهم أكثر من ٤٠ في المائة من عائدات التصدير في افريقيا . ووفقا لما ورد في الفقرة ٥٩ من "التقرير الاقتصادي لافريقيا ١٩٨٩" الذي وضعته الهيئة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة فإن :

"الارتفاع المستمر في حجم الدين ونسبته يبين العبء الزائد الذي يقع على الاقتصادات الافريقية ومدى تأثرها بالتطورات الخارجية المعاكسة . ولذلك فإن الفهم السليم لأزمة الدين الافريقية يتطلب وضعها في إطار التطورات المعاكسة المصاحبة في أسعار السلع وتدفقات الموارد وجهود التكيف الجارية" .

ولسوء الحظ ان معظم المبادرات التي ترمي الى تخفيف عبء الدين يبدو أنها تشترك في استراتيجية عامة تربط ترتيبات تخفيف عبء الدين أو اعادة جدولته ببرامج تكيف متوسطة الاجل تركز على الاصلاحات الهيكلية التي يرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انها "ترمي الى تقليل الانحرافات الاقتصادية والاختلالات المالية" . وهذه الاستراتيجيات لا تؤدي ، في الغالب ، الى تحقيق النتائج المرجوة . بل انها على العكس من ذلك تنطوي على المصاعب والاضطرابات الاهلية .

ربما لا يتعلق الأمر كثيرا بما اذا كانت الاستراتيجية خاطئة ، بقدر ما يتعلق بما اذا كانت هذه الاستراتيجية تتصل حقا بمستوى التنمية ونمطها في معظم البلدان النامية وبصفة خاصة في افريقيا حيث لا يزال النمو الصفري في الاقتصاد هو القاعدة على الرغم من وجود عدد ضخم من المستشارين الاجانب بالنسبة لحجم السكان . هذه الحقيقة

التي لا يمكن انكارها هي لب المشكلة . وإلا فلماذا نجد أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي اليوم في افريقيا أسوأ مما كانت منذ ١٥ عاما على الرغم من المساعدات المالية والتقنية التي يقدمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبلدان المتقدمة النمو .

ومن ثم فقد حان الوقت لكي تدرك الوكالات الرئيسية العاملة في مجال التنمية الدولية الطابع الفريد لهذه المجموعة من البلدان وأن تضع فلسفة وبرنامجا جديدين يستجيبان للاحتياجات الخاصة للتنمية البشرية على نطاق كبير .

وهنا نود أن نسجل ارتياحنا العميق للقرار الكريم الذي جاء في حينه ، للرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران أثناء المؤتمر المعني باقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا في باريس ، بالغاء الدين العام المعلق لجميع البلدان الاقل نموا ، بعد موافقة البرلمان الفرنسي على ذلك ، وبالتزام فرنسا بزيادة معونتها لتلك المجموعة من البلدان الى ٠,٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول نهاية العقد .

وفي هذا الصدد ، وكما اقترح الرئيس ميتران ندعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاضافة الى البلدان الاخرى التابعة لتلك المنظمة ، الى أن تمنح أقل البلدان نموا منحا بدلا من القروض حتى لا تبقى مشكلة الديون الى ما لا نهاية . إن توفر موارد اضافية في شكل منح هو أفضل طريقة لتحقيق النمو لا تضيف تعقيدات غير متوقعة الى مشكلة الدين التي تعاني منها تلك البلدان .

ان المخاطر البيئية المقلقة تفرض ، على نحو متزايد ، تهديدات خطيرة لبقاء الانسان . وما فتئنا نعالج القضايا البيئية ، مثل تآكل التربة ونضوب الموارد ، والنفايات السلبة الخطيرة والتلوث باعتبارها مجرد مظاهر عابرة . لكن الكوارث ،

مثل التصحر ، والقضاء على الغابات الاستوائية المطيره ، والجفاف والمجاعة ، تركت آثارا دائمة على أجزاء كبيرة من العالم وبصفة خاصة في افريقيا . ونحن مقتنعون بان القضايا البيئية لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية ، وينبغي أن يوفر هذا الادراك الزخم المطلوب لجهد تعاوني منسق على جميع المستويات . واستجابة لهذه الشواغل المشتركة كونت ستة بلدان في شرق افريقيا وحدة بيئية باقامة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية . وبسرعة أصبحت هذه الهيئة التي يوجد مقرها في جيبوتي حافزا لوضع مشاريع اقليمية وسياسات عامة لكل بلد عضو فيها . ونحن نعرف عن امتناننا للبلدان والمنظمات العديدة التي تواصل دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية وتوفر لها الموارد المالية اللازمة بشدة .

وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي يدعو الى الارتياح والذي أحرز في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، لا تزال جيبوتي بلدا فقيرا لم يحقق بعد الكثير من أهدافه التنموية . ان الظروف المناخية غير المناسبة ، وتدهور الانشطة الاقتصادية والتدفق المستمر للاجئين والخدمات الاجتماعية المرهقة تمنع تحقيق تقدم مستمر وثابت . ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي سيواصل دعم تطلعات جيبوتي في التنمية الحقة .

ولاننا بلد صغير ، فإن مواردنا المحدودة أصبحت مجهدة نتيجة للضغط من آلاف اللاجئين الذين أفرزتهم الصراعات الجارية في أماكن أخرى من القرن الافريقي . كما أدت أزمة الخليج الى ضغوط سياسية لا يمكن تجنبها وزادت الحالة الاقتصادية سوءا ، ان اقتصاد جيبوتي يعتمد بدرجة كبيرة على الانشطة الملاحية وعلى التجارة دون الاقليمية . ان جميع هذه الانشطة التي تعاني بالفعل من الانكماش تقلصت الآن على نحو خطير نتيجة للأزمة الحالية . ان جيبوتي تعتمد اعتمادا كليا في توفير الطاقة على النفط الذي يستورد بصفة أساسية من الخليج .

أود في الختام أن أذكر أن جمهورية جيبوتي لها مصلحة حيوية في السلم وفي ايجاد مناخ من الثقة في الجزء الذي ننتمي اليه من العالم . وباعتبارنا أمة فتية وصغيرة وتعاني من نقص الموارد الضرورية فإن المحافظة على درجة معقولة من الوئام الداخلي ، واتباع سياسة خارجية واقعية وحذرة ، يسيران جنبا الى جنب ، وستبقى دبلوماسيتنا الايجابية على الصعيدين الدولي والاقليمي متفقة مع سياستنا الداخلية العملية .

السيد وونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استهل بياني بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وانني على ثقة من أنكم ستوجهون ، وانتم ذو الماضي العريق والخبرة الواسعة بشؤون الدولة والحكم ، الجمعية العامة عبر جدول أعمالها بكل ما تتطلبه هذه المهمة من مهارة وحس مرهف ، لقد أحرزت سنغافورة ومالطة استقلالهما ضمن دفعة واحدة من الدول الجديدة وبفارق زمني بينهما قدره عام واحد . ولذا ، فإن من دواعي فخرنا أن نرى مالطة في هذا المنصب . كما أود أن أسجل تقديرنا لسعادة اللواء يوسف غاربا لادائه مهامه كرئيس للجمعية العامة في دورتها الماضية بكفاءة فائقة واجتهاد عظيم .

وإننا لنغتنم هذه الفرصة لنرحب بناميبيا المستقلة التي تحضر الجمعية العامة لاول مرة بصفتها عضوا في الامم المتحدة . وهو الامر الذي طال انتظاره ، ونحن في سعادة بالغة لرؤية ناميبيا تشغل ، أخيرا ، مقعدها بيننا . كما اننا نرحب باحدث عضو هنا ، أي ليختنشتاين التي اضطلعت بدور نشيط في العديد من الهيئات متعددة الاطراف حتى عندما لم تكن عضوا رسميا في المنظمة .

مما لا شك فيه أن الامم المتحدة تزداد قوة كلما اكتسبت العضوية فيها مزيدا من العالمية . ولذا ، فإننا نرحب بما ابدته جمهورية كوريا من اهتمام بالانضمام إلى المنظمة . كما إننا سنرحب بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إن ابدت نفس الرغبة . ذلك إن عضوية دولتي ، كوريا في الامم المتحدة لن تعوق في شيء ، جهودهما الرامية الى اعادة توحيدهما بالطرق السلمية .

ثمة تغيرات هامة تحدث تحولا في العالم . ولقد أعلن المؤرخون أن عصر ما بعد الحرب الباردة انتهى وأن بنية السياسات العالمية التي تمخض عنها انهارت عام ١٩٨٩ . وشهدنا في شرق أوروبا احداثا تلهث لملاحقتها الانفاس إذ تراجعت النظم السياسية القائمة أمام نظم جديدة بزغت ، وبلغ الامر ذروته ليهدم حائط برلين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . واليوم ، ٣ تشرين الاول/اكتوبر ، نرى شطري المانيا وقد اتحدا .

ولسوف يعترف التاريخ ويسجل ان شجاعة الرئيس ميخائيل غورباتشوف ، وفكره لجديد ، وتصميمه على أن يستهل حركة التغيير في الاتحاد السوفياتي ، هي العوامل

التي حولت مجرى الاحداث الى ما نعيشه ونفعله اليوم . ولقد حل ، بين الدولتين العظميين الحوار والتعاون بدلا من التناحر والعمل على حفظ التوازن بين القوتين العسكريتين وبين الكتلتين . وهذا ترك اثره في تخفيف حدة التوتر وتحرر العلاقات من مزيد من القيود .

ان الحرب الباردة انتهت . ولكن ليس هذا بنهاية المطاف . فعجلة التاريخ ستمضي في الدوران ولن تتوقف بل انها قد تكتسح ان لم نتوخ الحذر . ذلك ان انتهاء الحرب الايديولوجية الباردة لم يكشف إلا عن الابعاد الضخمة للمشاكل التي مازلنا نواجهها .

وعلى الرغم مما يسود بين الشرق والغرب من مناخ مبشر بالخير ، لا تزال المشاكل المتعلقة بالتهديدات المحدقة بالسلم والامن الدوليين وبصيانتهما تكتسي نفس القدر من الالحاح والاهمية . فمن غير الصحيح اننا لم نواجه منذ أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ أزمة دولية لها تلك الابعاد الخطيرة ، ذلك أننا كنا في آب/أغسطس على مشارف كارثة عسكرية . وكما قال السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام في ٢٣ آب/ أغسطس في بوغوتو فإن بلدان العالم الثالث ، "ما برحت تعيش حالة من انعدام الامن تنذر بالخطر ، ونقف منها الآن على شواهد مروعة" .

وبالنظر الى التاخر في ادراك طبيعة الامور ، يوسعنا القول إن ما أثاره انتهاء الحرب الباردة من غبطة لم تكن لتستمر فحتى في الوقت الذي كنا نشهد فيه التغيرات السياسية السلمية في اوروبا ، وانتقال ناميبيا بنجاح الى الاستقلال ، رأينا بام أعيننا ، مدى بعد السلم العالمي عن متناولنا . ذلك ان انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان لم يعجل بتحقيق التسوية السياسية ، واستمر القتال والاقتتال . كما أن الوضع في لبنان تفاقم وعملية السلم الخاصة بقضية فلسطين سارت ببطء العصر الجليدي .

هكذا عرفنا أن الانفراج بين الدولتين العظميين لا يعني بالضرورة أن تعدو بيئة العالم اكثر تجانسا والغزو العراقي للكويت هو تذكرة مقيتة لنا بمشكلة امن الدول الصغيرة الحجم في عالم من الفيلان . ففي بضع ساعات تم للعراق الاستيلاء على الكويت .

في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة استرعى وفدي الانتباه الى المفارقة الكامنة في مسالة كفالة أمن الدول الاضعف والاصغر حجما . وإن كانت بنية

السياسات العالمية قد طرأ عليها تغيير لا رجعة فيه إثر القضاء على الانقسام الايديولوجي ما زال من المتعين بناء نظام جديد . وتوجد ، بلا شك ، عوامل جديدة عديدة يمكن أن تؤثر في إعادة بناء النظام الدولي ، فتراجع الدولتين العظميين عن دورهما العالمي يفسح المجال لتنامي الاطماع الاقليمية ويشجع المتطلعين الجدد الى الهيمنة الاقليمية . وهذا ما بادر العراق اليه باستخدام القوة . وهذا ما يجب على المجتمع الدولي أن يسعى سعيا حثيثا الى منعه .

ان الغزو العراقي للكويت وضمها عمل غير مقبول على الاطلاق لانه لم يصدر عن استفزاز . بل هو عمل عدواني سافر يشكل تعديا على مبادئ ميثاق الامم المتحدة . والكويت بلد محب للسلم ، وعضو في المجتمع الدولي ملتزم بالقانون . وفضلا عن ذلك ، تربطه بجاره العراق علاقات طيبة . وعلى الرغم من ذلك اجتاح آلاف من الجنود العراقيين في ٢ آب/أغسطس ، تدعمهم الدبابات والطائرات الهليكوبتر ، العاصمة الكويت ، واستولوا عليها . وجاء رد فعل مجلس الامن سريعا وحاسما ، حيث أدان بالاجماع الغزو العراقي وضم الكويت . وقد أحسن التصرف ، عندما أعلن تصميمه على عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه دولة الاحتلال .

هذا هو ما أنشئت الامم المتحدة من أجله - أي صيانة السلم والامن الدوليين واتخاذ تدابير جماعية لدرء وتبديد الاخطار التي تهدد السلم ولاخماد أعمال العدوان . وللمرة الاولى في تاريخ المنظمة يفرض مجلس الامن جزاءات شاملة مدعومة بحصار بحري وجوي للضغط على العراق كيما يسحب قواته من الكويت ، وليسترد البلد الاخير سيادته واستقلاله وسلامته الاقليمية . ولقد هبت الامم المتحدة في عصر ما بعد الحرب الباردة الجديد للتصدي للتهديد والتحدي . فما من سبيل آخر . لا بد أن تبقى المنظمة على اتحادها في التصميم على اخراج العراق من الكويت . يجب أن يدرك العراق أن العالم بأسره ضد أعماله وليس قلة من البلدان فقط* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرشوم (موريشيوس) .

ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتقاعس عن واجبه القاضي باتخاذ اجراءات متضافرة ضد المعتدين الذين انتهكوا القوانين والمبادئ الدولية ، وإلا ستعيش الدول في حالة من انعدام الامن الدائم . كما أن دول العالم الثالث تعتمد في صيانة الامن اعتمادا غير عادي على الهيئات الدولية . ولذا ينبغي توفير سبل أكثر فعالية لدرء العدوان . وعلينا ألا ننتظر حتى يوجه المعتدي ضربته .

وترى سنغافورة في ضم الكويت عملا بالغ الخطورة ، لاسيما وأننا بصدد طي صفحات حقبة تاريخية وبدء عهد جديد . فعلى امتداد زهاء ٤٠ عاما أقمنا نظاما دوليا كانت فيه قواعد اللعبة مفهومة . واضطلعت الدولتان العظميان بدور في دعم ذلك النظام . أما اليوم ، وفي غمار الحالة الدولية المقلقة ، بدأ لاعبون جدد يُخضعون النظام لامتحان عسير . ولذا يجب أن نغتنم الفرصة لنلح الآن على وجوب أن يقضي النظام الدولي الجديد بالالتزام الصارم الى أقصى حد بمعايير القانون الدولي ومبادئه على أن يدعم بنظام فعّال للأمن المشترك والجماعي .

إن كان التاريخ قد علمنا شيئا منذ الحرب العالمية الثانية ، فهو اننا يجب أن نكون قد أدركنا أنه لا يجوز استخدام القوة العسكرية لتحقيق مآرب سياسية ، وأن العدوان لا يجدي . ومهمة الامم المتحدة أن تبرز هذه الرسالة مشفوعة بارادتها الجماعية لردع أي معتد في المستقبل .

في جنوب شرقي آسيا اضطلعت الامم المتحدة بدور حاسم في مشكلة مماثلة تتعلق بالسلم والامن . فبعد حرب دامت ما يربو على عقد من الزمان بات من الممكن تصور انتهاء مأساة كمبوديا الطويلة .

ففي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ تحقق في جاكارتا انجاز كبير عندما اتفقت كل الأطراف الكمبودية على أن تقبل بالكامل إطار تسوية سياسية شاملة تقوم على تعزيز دور الامم المتحدة في كمبوديا أعدها الاعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الامن في غضون هذا العام . وفي جاكرتا ، شكل الكمبوديون ، أيضا مجلسا وطنيا أعلى يشغل الآن مقعد كمبوديا في الجمعية العامة ، وهذه هي المرحلة الحاسمة الاولى صوب مصالحة وطنية أبعد مدى .

وقد ساهمت في تحقيق ذلك النجاح سنوات عديدة من العمل الدؤوب من جانب البلدان من داخل المنطقة وخارجها . وقامت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بدور أساسي في كمبوديا منذ البدايات الاولى . وعقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا في الامم المتحدة عام ١٩٨١ برئاسة وزير خارجية النمسا . وقامت اللجنة المخصصة لهذا المؤتمر التي رأستها السنغال ، بدور مفيد . وتولت اندونيسيا المبادرة بتنظيم سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في جاكرتا . وتولت فرنسا واندونيسيا عقد مؤتمر دولي معني بكمبوديا في باريس في آب/أغسطس الماضي وضع الإطار الاساسي لعملية التفاوض .

وينبغي الاشادة بالاعضاء الخمسة الدائمين ، فقد كان لديهم البصيرة والشجاعة لاقتناص الفرصة التاريخية التي اتاحها إعادة ترتيب الاوضاع الدولية على نحو جذري ، من أجل العمل المشترك لتشكيل إطار للتسوية . وكان اعتماد قرار مجلس الامن ٦٦٨ (١٩٩٠) بالاجماع مرحلة فاصلة بالنسبة لعملية السلم الكمبودية .

ولكن التسوية السياسية في كمبوديا ، في معناها الاساسي والهام ، ستكون انجازا يحققه المجتمع الدولي بأسره ، وهو نجاح لكل الدول كبيرها وصغيرها داخل المنطقة وخارجها . ولم يصبح من الممكن التطلع إلى استعادة استقلال كمبوديا واستعادة السلم في جنوب شرقي آسيا إلا لان المجتمع الدولي عبّر عن إرادته في الدورات المتعاقبة للجمعية العامة أثناء العقد الماضي ، ورفض المساومة حول المبادئ الاساسية للقانون الدولي . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاشكر كل من ساند باخلاص رابطة أمم جنوب شرقي آسيا طوال ما يزيد على عقد من الزمان . فإيمانهم بالامم المتحدة وبالقانون الدولي هو الذي مكّن من تحقيق الانجازات في جاكرتا وباريس ، والانجاز الذي حققه الخمسة الدائمون .

إن الإطار الذي وضعه الاعضاء الخمسة الدائمون والذي وافق عليه الكمبوديون في جاكرتا لا يعتبر وثيقة كاملة . فنحن نتعامل مع حقائق سياسية بعيدة عن الكمال . ومازال في الافق الكثير من التحديات . ولكن الإطار أفضل أمل لغالبية الكمبوديين العاديين الذين ليس لهم مصلحة في المكائد والتناحرات الموجودة بين قادتهم ورؤسائهم وليس لهم من رغبة سوى في السلام . وتمثل الامم لاولئك الكمبوديين العاديين

الأمل الوحيد في حياة أفضل لهم ولأولادهم . وعلينا ألا نتردد أو نخذلهم . فإذا كان قد تحقق الكثير ، فالأكثر منه يتعين تحقيقه ، وسيتطلب تحقيق السلم في كمبوديا من الأمم المتحدة دورا قويا لم يسبق له مثيل . ولابد من تجسيد الإطار المقبول من كل الأطراف الكمبودية وصياغته بكثير من التفاصيل .

ولا يجوز التوهم بأن هذه المهمة ستكون سهلة . لكن الأسس قد أرسيت . وأنا واثق من أنه إذا ظلت الدول الكبرى ودول الإقليم ماضية في التعاون فيما بينها ، وإذا استغل الكمبوديون أنفسهم الفرصة المتاحة أمامهم ، لأصبحت المهمة في متناول أيدينا . وتكمن الحاجة الملحّة الآن في الإبقاء على الزخم والانطلاق إلى الأمام وترك العداوات القديمة والعمل فقط لصالح الكمبوديين ودون التحول إلى توجيه الاتهامات والاتهامات المضادة أو الانشغال بالتنافس الذي لا جدوى منه . ونأمل أن تتعاون جميع الأطراف تعاونا تاما في عملية صياغة الإطار ، دون إثارة قضايا جديدة أو إحياء قضايا تجاوزتها الأحداث . ولن تفيد المحاولات التي تستهدف تغيير الإطار الذي وضعه الأعضاء الخمسة الدائمون إلا في تطويل أمد النزاع . ونحن نتطلع إلى إمكانية عقد المؤتمر الدولي المعني بكمبوديا في باريس مرة أخرى ، في أقرب وقت ، حيث يمكن التوقيع على تسوية سياسية نهائية وشاملة .

وعندما يحدث ذلك ستطوى صفحة فترة حافلة بالتعاسة من تاريخ كمبوديا والهند الصينية وجنوب شرقي آسيا ، وتُعلن بداية فصل جديد يمكن فيه لعداوات الماضي أن تنحى جانبا لصالح التعاون في سبيل المصلحة المشتركة . لقد عانت شعوب الهند الصينية طويلا من الحرمان . وهي تستحق حياة أفضل . إن كمبوديا التي تعيش في سلم مع نفسها ومع جيرانها ، وفييت نام النشطة المتأججة بالحياة التي تعيش في سلم مع المنطقة وتشارك مشاركة كلية في رخاء بقية جنوب شرقي آسيا ، تحققان مصالح جميع بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا بل والعالم بأسره . وسيكون ذلك انتصارا للمجتمع الدولي وللأمم المتحدة .

ويقودنا كل ذلك لأن نستنتج أن الأمم المتحدة مهيأة لأن تقوم بدور تتزايد أهميته ولأن تشجع وتدعم قيام نظام دولي جديد : وهو نظام دولي سلمي عادل يقوم على

المساواة ، نظام دولي لا يسمح للدول الاكبر بان تلتهم الدول الاصغر ، نظام دولي يقل فيه الخلل الكبير القائم بين الامم .

ويسعد وفدي أن يرى التعاون بين الدول الكبرى وقد يسر عمل الامم المتحدة ، وأتاح لها أن تتجاوب مع الازمات بالسرعة المطلوبة . لكن ما يهمنا هو أن يترجم إجماع الدول الكبرى إلى إدارة تؤدي في الواقع إلى تشكيل النظام الدولي الجديد دون قيود أو معوقات . وإذا كنا نريد أن ندير ظهورنا للنظام الدولي القديم لكي نقيم نظاما جديدا في عصر جديد تصبح فيه السيطرة والعدوان ظاهرتين تنتميان إلى الماضي ؛ فينبغي أن تُسمع أصوات كثيرة من الشمال والجنوب ومن الكبار والصغار وأن يصغى إلى ما تقول . والامم المتحدة ، وهي نموذج مصغر للكون ، محفل ممتاز ينبغي أن تتشاور فيه الدول الكبرى مع بقية العالم حتى تخرج بتوافق في الآراء من أجل السلم والتنمية .

وسيتسع دور الامم المتحدة في العصر الجديد ليشمل وظائف أخرى لان امكاناتها تحظى الآن بالتقدير التام من الجميع . وبعض هذه الوظائف سيكون جديدا ، وستكون أنشطتها مبدعة يتطلبها عالم يتغير بسرعة ويتطلع بصبر نافد إلى تحقيق الوعد بتجديد اقتصادي وتغيير سياسي . وستكون الاجراءات النشطة لازمة لمواجهة مشاكل البيئة العالمية ، والديون ، والارهاب ، والمخدرات والإيدز . إن الامم المتحدة أفضل مكان لتنسيق الجهود وتوفير الآليات الضرورية لمعالجة المسائل العاجلة المتعلقة بالبيئة ، وهي مسائل معقدة متعددة الجوانب ومتعلقة بالتنمية . وسيقتضي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده عام ١٩٩٢ اتخاذ اجراءات المتابعة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين . وسيؤدي هذا بالتأكيد إلى نمو الامم المتحدة . وهناك مهام أخرى هي تلك التي توخاها الآباء المؤسسون في الميثاق ، ولكنها لم تنفذ أبدا بسبب الخلافات الايديولوجية وانعدام الثقة اللذين حالا دون ذلك .

ولا شك أن الاوان قد آن لكي تشحذ الامم المتحدة قدراتها من أجل السلم ، فتردع الدولة التي تعتدي على غيرها أو ترد ذلك العدوان . وينبغي توجيه آليات الامم

المتحدة للرصد وصنع القرار ، وكذلك آليات الدفاع الجماعي بشكل متزايد لخدمة السياسة القائمة على أن "الوقاية خير من العلاج" .

لقد مرت الامم المتحدة الآن بكل أدوارها . وجاء عليها حين من الزمان زاد فيه عدد منتقصي قدرها وتضاءلت مكانتها . واليوم بعد سلسلة من النجاحات في الحرب بين إيران والعراق ، وفي افغانستان ، وناميبيا وكمبوديا أصبح لدينا إيمان جديد بالمنظمة . لكن فعالية الامم المتحدة لا يمكن أن تُعزى ببساطة إلى الاحترام والإيمان أو حتى إلى الدعم السياسي . ففي النهاية تتوقف إمكانيات الامم المتحدة على القدرة المالية للمنظمة . وإذا كنا نريد مساعدة الامم المتحدة على تحقيق امكانياتها فمن الضروري للغاية أن يدفع الاعضاء أنصبتهم المقررة بالكامل . كما أن من الضروري أيضا التمسك بالميثاق فيما يتعلق بمسائل القانون الدولي والمبادئ ، ولهذا يجب أيضا أن نلتزم بقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالترتيبات المالية .

وقد لا تستطيع الامم المتحدة أبدا تحقيق الحلم الطوباوي الذي راود خيال مؤسسيها ، ولكنها تستطيع أن تبدأ بداية جديدة في التسعينات ، إذا أردنا جميعا أن يحدث ذلك .

الامير محمد بلقية (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أنضم إلى بقية الممثلين في تقديم تهانيّ الحارة إلى السيد غيدو دي ماركو ممثل مالطة بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لرئيس الجمعية السابق السيد جوزيف غاربا ، وللامين العام لانهما وفرا لنا أثناء العام الماضي قيادة تبعث على الثقة .

وفي الوقت نفسه ، ترحب بروني دار السلام بإمارة لختنشتاين وجمهورية ناميبيا بوصفهما عضوين في هذه المنظمة .

هذا اليوم يوم ذو أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع العالمي . لذا ، تود بروني دار السلام أن تغتنم هذه الفرصة المبكرة لتتقدم بتهانيها القلبية إلى الشعب الالماني بهذه المناسبة الهامة مناسبة توحيد وطنه . كما نهنئ بالمثل جمهورية اليمن والشعب اليمني على توحيدهما السلمي في أوائل هذا العام . هذان حدثان بارزان في عام بدا فيه عدد من الآفاق المشجعة يدلل على أن الحالة السياسية في العالم آخذة في التحسن .

وأثناء انعقاد هذه الجمعية في العام الماضي ، لاحظنا عددا من هذه البوادر المشجعة . ومنذ ذلك الحين لمسنا أن العلاقات بين الدولتين العظميين أصبحت أقل توترا بكثير . وهذا ، أدى بدوره ، إلى عدد من الاجتماعات البنّاءة بين الجانبين اللذين استمرت العداوة بينهما طويلا . وفي هذه الاجتماعات ساد مبدأ التفاوض العام بدلا من المواجهة . ولهذا السبب رأينا الانفراج يتحقق .

ونتيجة لذلك لاحظنا عددا من المبادرات السارة .

ونحن ، في منطقتنا ، نشيد باستمرار جهود الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وغيرهم من البلدان التي تسعى إلى ايجاد حل للمشكلة الكمبودية . لقد كان مستوى الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الكمبودية حتى الآن بشأن الوثيقة الإطارية مشجعا . وسيعد التوصل إلى اتفاق نهائي بمثابة انجاز كبير ، لذا نحث جميع المعنيين على العمل على تحقيق ذلك .

أما في شبه الجزيرة الكورية ، فها نحن نشهد بوادر المصالحة بين الخصمين . وهذا يمكن أن يرسي الاساس لسلم دائم بين الشمال والجنوب . ويحدونا الأمل في أن يتبع ذلك قبول طلب أي منهما أو كليهما الإنضمام إلى عضوية الأمم المتحدة قبولا حسنا .

لقد لاحظنا تحركات صوب حل الصراع الأفغاني وقد يشجع هذا الأفغانيين على تسوية نزاعاتهم والبدء في إعادة بناء وطنهم .

أخيرا ، كان استقلال ناميبيا مناسبة مبعث سرور بالغ لنا جميعا . لقد تحقق ذلك الاستقلال نتيجة للعمل الشاق الطويل الذي قامت به الامم المتحدة وبيّن أن هذه المنظمة يمكن أن تكون قوة هائلة نشيطة للسلم .

هذه أمثلة ايجابية على التقدم . وهي تساعد على اقناعنا بأن الاتجاه صوب المصالحة والتعاون بين الدول الكبرى يمكن أن يساعدنا جميعا . وفي المقام الاول ، يمكن أن يساعد هذا التقدم على تحقيق السيطرة على تدفق الاسلحة وتخفيض مستوى التسلح المفرط ووضع ترتيبات تنظم نقل تكنولوجيا الاسلحة . وقد يتسنى لنا بهذا أن نتطلع - على نحو واقعي - إلى وقت يوقف فيه سباق التسلح في أرجاء العالم . مع ذلك يبدو في الوقت الراهن أنه ما من شيء يحمينا من انتهاكات ميثاق الامم المتحدة سوى القوة الاخلاقية وحدها . ولذلك ، ترتبط آمالنا بالنسبة للمستقبل بالايمان بضرورة تعزيز دور الامم المتحدة في حل المنازعات الدولية .

وبهذه الطريقة ، تعتقد بروني دار السلام أن بوسع أعضاء المجتمع الدولي أن يسهموا في تحقيق الانفراج العالمي وذلك بتشجيع المنظمات الإقليمية على التعاون فيما بينها دعما لمبادئ الامم المتحدة وميثاقها . وهكذا يمكن أن تبدأ المنظمات الإقليمية في الظهور بوصفها قوى كبيرة لحماية السلم والامن العالميين . وبالاضطلاع بهذه الادوار الجديدة يمكن للدول الكبرى أن تضع الانفراج الذي تحقق بينها بشق الانفس في خدمة السلم العالمي .

مع ذلك ، من المهم أن نسلّم بأن الانفراج يجب الا يحكم عليه فقط من منظور أوروبا فحسب . فالسلم والاستقرار هما موضع قلق كل المناطق . لذا ، فإننا وإن كنا نعترف بوجود تحركات ايجابية صوب إقامة عالم أكثر أمنا فإننا نلمس وجود اتجاهات خطيرة تهدد السلم العالمي .

ونلاحظ ، بصفة خاصة ، وجود اتجاهات متناقضة . وهي تبين أنه وإن كان الامن التقليدي في البلدان الاوروبية بدأ يكتسي طابعا أقل سيطرة ، فهو مازال يشكل أمرا ذا أهمية كبرى لبقية العالم . وفي الوقت الذي تتمتع فيه البلدان المتقدمة النمو

بحرية أكبر للتركيز على الرفاه بل والمزيد من التنمية ، نواجه نحن حقيقة مقلقة هي أن البلدان الأقل نموا أصبحت ضالعة في سباق تسلح خاص بها .

إن الغزو العراقي للكويت لبرهان على مدى ضعف الأمم الصغيرة في مواجهة هذا التناقض . وهو يذكّرنا بالطابع الهش للنظام العالمي الآخذ في الظهور حديثا . وهكذا ، فإن بروني دار السلام إذ تحث المجتمع الدولي على رفض وإدانة هذه الأعمال ، وإذ تعرب عن ادانتها لسائر انتهاكات ميثاق الأمم المتحدة ، فإنها تشير ليس فقط إلى الأحداث الجارية وإنما تسلم أيضا بأسبابها عميقة الجذور .

ومن ثم ، نسترعي انتباه أعضاء هذه المنظمة مرة أخرى إلى أمور إقليمية محددة . نعتقد أنها عادة ما تكون هي السبب الجذري لصراع أوسع نطاقا .

وفي هذا الصدد ، نشير إلى مشكلة فلسطين ـ المشكلة الجوهرية تكرر بروني دار السلام إدانتها الكاملة للسياسة الاسرائيلية التي تنتهج في ذلك البلد سواء فيما يتعلق بتصرفات الجيش الاسرائيلي أو السياسة المتصلة بهجرة اليهود السوفيات على حد سواء . لذا ، نود أن نسجل مرة أخرى تأييدنا لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وكل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ونشير أيضا إلى الحرب في لبنان ، التي يتعين علينا مواصلة السعي إلى انهائها . ونحث كل الأطراف على الاستمرار في العمل صوب إقرار السلم في إطار اتفاق الطائف* .

كما نشير إلى جنوب افريقيا حيث مازال يتعين إزالة الفصل العنصري إزالة تامة لا سبيل إلى عكسها .

وبالمثل ، نشير إلى أمور ذات أهمية عالمية كبيرة مثل الإضرار بالبيئة ومشكلة الدين والاتجار الدولي بالمخدرات والتخلف الاقتصادي . فهي كلها لا تقل تهديدا للسلم من أعمال العدوان السافر . فعلى الرغم من أن المبادرات التي اتخذ زمامها في

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

هذا المجال قد منحتنا تفاؤلا مشوبا بالحذر ، مازالت مشاكل أخرى لم تحل بعد ويتعين معالجتها بالحاحية أكبر . وحينئذ فقط يمكن أن نأمل في رؤية ظهور عالم تتمتع فيه كل الأمم بالرخاء والاستقرار بغض النظر عن حجمها أو موقعها الجغرافي أو مستوى تنميتها الاقتصادية .

أؤكد اليوم أنه لا يمكن ايجاد حقبة من السلم والاستقرار والرخاء إذا ما صيغت فقط من وجهة نظر منطقة واحدة من العالم ، مهما تكن قوة هذه المنطقة . وهذا يعني أننا لا يمكن أن نشعر بالرضا عن الذات . ومما لا شك فيه أن مناخ الانفراج الذي ساد بين الشرق والغرب خلال العام الماضي سيفضي بالتأكيد إلى تعزيز السلم والاستقرار العالميين اللذين نسعى إليهما جميعا . مع ذلك ، لن يعود هذا بالنفع على الجميع إلا إذا سعينا حثيثا معا لدرء حدوث مشاكل جديدة وإلى حل المشاكل العديدة التي طال أمدها والتي ثبت أنها تهدد ذات بقاء الكثير من الأمم والشعوب .

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية) : سيدي الرئيس ، قبل أن أبدأ في إلقاء كلمتي اسمحوا لي بتلاوة رسالة كلفني بها الأخ قائد الثورة العقيد معمر القذافي أن أنقلها إلى الجمعية العامة . وفيما يلي نص الرسالة الذي سيوزع عليكم :

"يشهد العالم الآن انهيار ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي من ضمنها تقسيم ألمانيا وأوروبا والأحلاف العسكرية وتقسيم العالم إلى معسكرين شرقي وغربي . ولقد بدأ انهيار هذه الترتيبات التي وجدت أصلا انتقاما ونكاية في النازية التي زجّت بالعالم في تلك الحرب المريعة . لقد بدأت إزالة تلك الترتيبات بتدمير سور برلين وعودة ألمانيا إلى وحدتها الطبيعية ، ثم تلا ذلك انتهاء الصراع التقليدي بين الشرق والغرب ، وانهيار حلف وارسو الذي سيؤدي انهياره إلى انهيار حلف الأطلسي . وتجاهل العالم بقصد أو دون قصد أخطار لغم يهدد السلام العالمي وهو أيضا - هذا اللغم - من ضمن ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، إنه الدولة اليهودية في فلسطين .

"إن قيام الدولة اليهودية في فلسطين كان انتقاما من النازية التي نكلت باليهود في أوروبا ورد فعل مضاد لها . ولكن النازية انتهت فلماذا يتحمل وزر ما ارتكبته شعب آخر برئ لا علاقة له بها من قريب ولا من بعيد ، وهو الشعب العربي الفلسطيني .

"إن قيام دولة على أساس ديني لا يستند إلى أي مبرر مقبول ، والقبول بذلك يعني القبول بتقسيم العالم على أساس ديني ، أي أن كل أصحاب دين من حقهم أن يكوّنوا دولة فوق بقعة يختارونها من الأرض وهذا سيضع العالم في دوامة من الصراعات لا يمكن أن تنتهي .

"إذا كان العالم متعاطفا مع اليهود ضد مضطهديهم بالأمس فإن أوروبا هي المسؤولة عن اضطهادهم ، وهي التي يجب أن تدفع ثمن ذلك بأن تكوّن دولة لليهود على الأرض الأوروبية . ولقد اقترحنا مرات عديدة أنه إذا كان لابد من وجود دولة يهودية فالأحرى بها أن تكون في المناطق التي سبق أن اقترحناها .

"إن المشكلة الفلسطينية من أخطر المشاكل التي تهدد السلام العالمي . إنها سبب لصراع دائم ومستمر بين الشرق والغرب ، والاسلام والمسيحية ، والشمال والجنوب . وهي سبب مباشر لما يسمى بالارهاب وخطف الرهائن وأعمال العنف المختلفة . إن العالم استطاع معالجة الأزمات المهددة للسلام في الشمال ، فلماذا يتركه ملغوما في الجنوب بسبب وجود الدولة اليهودية في فلسطين . إذن الصبغة الدينية للدولة اليهودية في فلسطين لابد أن تنتهي إذا كان العالم جادا في إقرار السلام فوق الارض ، وهذا يتطلب من كل دول العالم سحب الاعتراف بهذه الدولة وجعل دولة فلسطين ديمقراطية لكل مواطنيها دون النظر إلى دياناتهم .

"إننا نوجه النصح للعالم أجمع أن تزال هذه المظلمة ، شأنها شأن زوال مشيلاتها من ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية إذا أراد العالم السلام فعلا حسبما اسلفنا وإلا فإن الاجيال الحالية والقادمة ستدفع ثمنا فادحا وستزداد أعمال العنف والارهاب والكراهية والحقد ، وسيكون العالم مهددا بحرب بسبب هذا اللغم الخطير المزروع في فلسطين" .

أرجع سيدي الرئيس بعد الانتهاء من نقل هذه الرسالة الموجهة إليكم من الاخ قائد الثورة الى قراءة كلمتي .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية ، باسم وفد بلادي أن أتوجه إليكم بأصدق التهانئ لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . من دواعي سروري أنكم تنتمون إلى دولة تربطها ببلادي علاقات جوار وتعاون وصداقة وأواصر تاريخية عريقة . إنني على يقين من أن ما تتحلّون به من خبرة وحنكة وبُعد نظر سيوفر للجمعية العامة العمل في ظل إدارة حكيمة هي أحوج ما تكون إليها في ظل ما نعيشه من أزمات .

يطيب لي أيضا أن أعرب عن عظيم التقدير والامتنان لسلفكم السيد يوسف غاربا رئيس الدورة الرابعة والاربعين ، الذي أظهر كفاءة عالية ومقدرة فائقة في إدارته لاعمال تلك الدورة .

كما لا يفوتني التعبير عن فائق التقدير والاحترام للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار لما يبذله من جهد دؤوب مخلص في سبيل تعزيز المُثل العليا للأمم المتحدة وللدور المميز الذي يقوم به وزملاؤه بالأمانة العامة ، لأجل الارتقاء بمستوى أداء المنظمة .

من دواعي الغبطة والفخر أن أشقاءنا في اليمن جنوبه وشماله تمكنوا بفضل عزيمتهم وايمانهم من تحقيق حلم الشعب العربي اليمني بإقامة الدولة اليمنية الواحدة بعد فرقة طالت . كم نحن سعداء بهذا وسعادتنا ستكون أعظم يوم يرى هذا المحفل العظيم دولة عربية واحدة لا مجموعة عربية منقسمة .

اسمحوا لي أيضا أن أرحب بوفد دولة ناميبيا المستقلة التي أخذت مكانها الطبيعي عضوا في هذه المنظمة . إننا في ليبيا نشعر بسعادة غامرة لتمكّن أصدقائنا في ناميبيا من نيل استقلالهم بعد نضال مرير ضد الاستعمار والميز العنصري . لقد أكد استقلال ناميبيا أن إرادة الشعوب في التحرر والاستقلال وتقرير المصير لا يمكن أن تقهر .

لا يفوتني كذلك أن أرحب بانضمام إمارة لختنشتاين إلى عضوية المنظمة ، إن هذا مما يسهم في تعزيز الأمم المتحدة وأهدافها .

كما أحيي الحدث التاريخي الذي عشناه الأمس واليوم ، المتمثل في جمع شمل الشعب الالماني في دولة واحدة . نحن على يقين من أنها ستكون عاملا فعالا في الاستقرار والتوازن والتقدم في عالمنا .

هذه الظاهرة التي تكرست بعد اجتماعنا العام الماضي ظاهرة تستحق الإبـــراز والتشجيع والاحترام ، ظاهرة توحد الشعوب الممزقة . أقول الممزقة لأن الفرقة فرضـت على هذه الشعوب فرضا لاسباب ، ونتيجة لظروف لا أعتقد أنني في حاجة إلى سردهـا أو التذكير بها . إن تجربة توحد الشعب العربي اليمني والشعب الالماني ، التي لم تكـن أي منها تخطر ببال أي منا منذ أقل من سنة ، أوضحت أن توجها من التوجهات التـي ستكون سمة من سمات العقود القريبة القادمة بدأ يبرز ويتكرس . وسيكون هذا التوجـه عاملا حاسما في صياغة العلاقات الدولية . هذا التوجه هو طموح كثير من الشعوب إلـى الوحدة . إن الشعب العربي من هذه الشعوب التي مزقت من أجل أن تكون كيانا قابـلا للعدوان والتبعية . وكم أرجو أن أكون مخطئا ، ولكنني في كثير من الاحيان تحـت انطباع قوي يصل إلى درجة اليقين من أن بعضا من القوى الفاعلة في عالم اليوم جعلـت من الحفاظ على تقسيم العالم العربي إلى دويلات وكيانات صغيرة هدفا ووسيلة من وسائـل تحقيق أطماعها والحفاظ على مصالحها .

إننا أمة مخاطبة في قرآنها الكريم بقوله تعالى :

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكـم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة مـن النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون" . (سورة آل عمران ، الآية ١٠٣)

ويقول في سورة "المؤمنون" :

"... إن هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون" . (الآية ٥٢)

ويقول في سورة "آل عمران" :

"... ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينـات وأولئك لهم عذاب عظيم" . (الآية ١٠٥)

صدق الله العظيم .

ومن ثم فالوحدة بالنسبة لنا واجب ديني ومبدأ اخلاقي حتى قبل أن تكون ضرورة أمنية واقتصادية وسياسية ، ومن هنا فعلى القوى الكبيرة التي ترى في فرقة العرب وانقسامهم واقعا يجب أن يكرس أن تعي أنها تعتدي علينا حتى في صميم اخلاقنا ومعتقداتنا .

رأيت أن أشيد بهذا التوجه - التوجه نحو الوحدة - وكم آمل أن يعيد الكثيرون حساباتهم وسياساتهم ، وأن يعوا أن الاستقرار والسلام والتقدم في العالم تتطلب أن تحترم المطامح المشروعة للشعوب .

نمر منذ سنوات بمنعطف حاسم لا شك أنه مدخل لحقبة جديدة في العلاقات الدولية . تحقق الانفراج وتحول إلى وفاق ، وتكرس شعور دولي ، شعور جامع وشامل ، باننا أمام تحديات خطيرة تواجهنا جميعا وأن النجاة من طوفانها لن تكون لاي منا على حساب الاخر . انتهت الحرب الباردة وانتهت معها كثير من المسلمات التي ولدت نتيجة للحرب الكونية الثانية . وتحقق تقدم تقني هائل يمكن لو وظف بعيدا عن الانانية والاحكام المسبقة لعبر بالبشرية إلى افق آخر ، إلى ضفة اخرى .

هذا جانب من اللوحة ولها جانب آخر يمثل تناقضا صارخا مع ما سبق ، الوفاق بين الاغنياء والاقوياء بقي حتى الآن في شمال كرتنا الارضية لا يزال الجنوب يعيش أزمات شهدت بعضها اشتدادا وتفاقما حتى باتت خطرا محدقا على الامن والسلام والاستقرار .

فلسطين وجنوب افريقيا مثالان لمعاناة طويلة لشعوب قهرت وشردت واضطهدت واستغلت وابتليت بابشع انواع الظلم ، اغتصاب الارض ، والميز العنصري ، ومحاولات إبادة الجنس البشري . بالرغم من ذلك صمت آذان وغلفت قلوب وعقول عن نداء الحق والعدل والاخلاق .

الوضع الاقتصادي والاجتماعي المأساوي لكثير من شعوب العالم الثالث التي تعاني الجوع والمرض والتدهور المستمر في الموارد والإمكانات . محاولات التسلط وفرض الهيمنة والاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية للاخرين لا يزال مسلكا يجد له البعض المبررات والذرائع . تجاهل الطموحات المشروعة لأمم كثيرة في الوحدة والتقدم والامن . كل هذه أمثلة يمكن أن تساق .

إننا في ليبيا بقدر ما نحن سعداء بالوفاق بين أقوياء اليوم وأغنيائه نؤمن بأن الوفاق لن يدوم إلا إذا شمل عالمنا كله ، وذلك لن يتأتى إلا بتصحيح المظالم ، وإعادة النظر في مناهج وسياسات متبعة من قبل كثيرين حتى تتفق ومبادئ الأخلاق والقيم ، قال تعالى في قرآنه المجيد :

"ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا" . (سورة يونس ، الآية ١٣)

الفترة الأخيرة شهدت للأسف ميلاد أزمة خطيرة ، بلدي من بين آخرين معني بها بشكل مباشر أزمة الخليج أعني . وقد نشأت ، للأسف ، بين بلدين عربيين جارين وشقيقين . وبالرغم من خصوصية العلاقات بين الدول العربية ، وبالرغم من أن الكيانات العربية السياسية الحالية والحدود هي نتاج حقبة الضعف العربي ، ومن صنع القوى التي استعمرت الوطن العربي وقسمته ومن ثم فهي لا تعكس بالضرورة الطموحات العربية أو المصلحة العربية ، بالرغم مما سبق فإن أحدا ، وبلادي كذلك ، لا يستطيع أن يقر مسلك الغزو والاحتلال والضم .

كان موقف بلادي واضحا لقد أدانت بوضوح وفي اليوم الأول الغزو العراقي للكويت ، وطالبت بالانسحاب الفوري وأكدت على أن شؤون الكويت الداخلية هي للشعب الكويتي وحده وليس لأحد أن يقرر بدلا عنه أو في مكانه .

وقد تحرك العرب سواء في إطار جامعة الدول العربية أو خارجها لتطويق الأزمة ومعالجتها .

يوسفني أن أقول إن الجهود العربية قد عرقلت لأن البعض تحرك ليستغل الفرصة من أجل تحقيق أهداف يسعى منذ زمن بعيد لتحقيقها في المنطقة . لم يتحرك من أجل الكويت ، سعى دائما لأحكام سيطرته الشاملة على منابع النفط في المنطقة ورأى فيما حدث فرصة ذهبية يجب استغلالها وعدم تفويتها . ورأينا كيف توالت ردود فعله على وتيرة متسارعة ، أرسل قواته إلى المنطقة ، ومارس الحصار حتى قبل صدور قرارات مجلس الأمن ومارس كل أنواع الضغط على مختلف الدول لتقف خلفه . كم كنا نتمنى أن يكون ما حدث من أجل إقرار السلام والحق والشرعية .

إن الدولة الكبرى التي حركت قواتها ومارست حصارها وتهدد بشن حرب ، رفضت - قبل أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت - مجرد إرسال موفد من مجلس الامن إلى الاراضي المحتلة من قبل الصهاينة ليتقصى حقائق ما يجري من تقتيل وتشريد وتدمير . إن الإنسان ليشعر بالدوار عندما يرى هذه القدرة على الازدواجية .

إن البعض يتصرف وكأن الشرعية محترمة ما دامت قابلة للتوظيف من أجل أطماعه ومصالحه وسياساته ، وما نخشاه وما يجب أن تخشاه كل دول العالم الثالث أن يتكرس هذا المسلك أكثر في ظل التغيرات التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة ، والتي جعلت البعض يشعر بأنه القوة الكبرى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

منذ بداية الأزمة - أزمة الخليج - أكدت بلادي على ضرورة حلها في إطار عربي . وعملت بلادي من خلال جهود مكثفة على إيجاد حل عربي ، ومنع التدخل الأجنبي ، لأننا نعرف طبيعته وأغراضه .

رفضت بلادي الوجود الأجنبي في المنطقة . ودعت الى احترام الشرعية الدولية ، والى أن يمارس مجلس الأمن اختصاصاته حسب ما نص عليه الميثاق . وترفض بلادي أن تدعي أي دولة الحق في أن تمارس أي اختصاص نيابة عن مجلس الأمن .

لقد بادر الأخ القائد العقيد معمر القذافي بطرح مبادرة لحل أزمة الخليج بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لثورة الفاتح العظيم ونأمل أن تتضافر الجهود في مساندة البحث عن حل سلمي يجنب العالم كارثة المواجهة العسكرية في المنطقة .

إن أول اختبار لمصداقيتنا في تحقيق الانفراج الدولي الحقيقي ينبغي أن يكون هنا . وينبغي أن تنعكس إرادتنا الصادقة في التغيير في ما نقوم به مجتمعين للنهوض بالأمم المتحدة التي يجب أن تكون صاحبة الدور المركزي في بناء الإطار الجديد للعلاقات الدولية . يجب أن نحرص على أن لا تكون أداة طيعة في يد دولة أو مجموعة دولية تذهب بها حيثما تشاء .

إن دور الأمم المتحدة ما زالت تشوبه أوجه قصور متعددة . ولا بد وأن نتخذ خطوات عملية جريئة وتضامنية لإصلاح أوجه الخلل التي أضعفت المنظمة . وأولى هذه الخطوات يجب أن تكون إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، بحيث تتماشى أحكامه مع تحولات شهدناها ونأمل فيها . بعض أحكام الميثاق عفا عليها الزمن ولم تعد تساير الواقع الدولي . ونسترعي الانتباه هنا ، بشكل خاص ، الى امتياز النقض في مجلس الأمن ، الذي كان ولا يزال عائقا رئيسيا لأهم دور أنشئت المنظمة من أجله ، ألا وهو

صون السلم والأمن الدوليين . لم يعد مقبولا منطقيا الإبقاء على هذا الامتياز الذي أصبح البعض يوظفه - بكل أسف - لتكريس العدوان والاحتلال والغزو .

تولي بلادي أهمية خاصة لمسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط . ومن المؤسف أن هذه المنطقة لا تزال تشكل واحدة من أخطر بؤر التوتر في العالم . ونود أن نؤكد في هذا الصدد ما ورد في البيان الختامي للمؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، الذي انعقد بالجزائر يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

إن العامل الرئيسي الذي يهدد السلام ويعيق التعاون والاستقرار في المنطقة - منطقة البحر الأبيض المتوسط - هو الكيان الصهيوني . هذا الكيان الذي جعل من التهديد بالعدوان ، والعدوان ، واغتصاب الأرض ، وإبادة البشر مسلكا ثابتا ؛ تحوّل هذا الكيان الى ترسانة لكافة أنواع أسلحة التدمير الشامل ، ولقى ، من خلال التحالف بينه وبين بعض القوى ، الوسائل المادية والتقنية التي مكنته من إطلاق التوابع الاصطناعية التجسسية ، وإجراء تجاربه لإطلاق الصواريخ بعيدة المدى والتي لعلكم تذكرون سقط أحدها أمام شواطئ مدينة بنغازي الليبية ، ناهيك عن تطوير قدراته النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

قلنا أنه بالرغم من الوفاق الدولي لا تزال مناطق عديدة من العالم تشهد تصاعدا أو تصعيدا للتوتر وعدم الاستقرار . ومثال ذلك ما شهدته وتشهده القضية الفلسطينية بشكل خاص ، والصراع العربي - الصهيوني بشكل عام ، من تطور في اتجاه معاكس ، ضاعف من احتمالات انفجار واسع .

مبعث هذا التطور الخطير مسلك الكيان الصهيوني وموقف القوى الداعمة لهذا المسلك .

كل القرارات التي صدرت عن محفلكم هذا لم تلق من الكيان الصهيوني إلا الإهمال والرفض . ليس هذا فحسب ، بل نجده يستمر في تنفيذ مخطط الحركة الصهيونية العنصرية لإقامة ما يسمى باسرائيل الكبرى ، فهو يعمل بكل الوسائل من أجل إبادة الشعب

الفلسطيني الصاحب الشرعي للأرض ، يقتل ويشرد ويدمر المنازل ، ويحرم من مصادر الرزق والتعليم . الهدف واضح - اذا كان بحاجة الى توضيح - أكثر من أي وقت مضى ، ولم يعد الصهاينة يتورعون عن الإفصاح به ، وهو إجبار من يتبقى من الفلسطينيين حيا على مغادرة أرضه ، واستجلاب اليهود من كل بقاع الأرض لتوطينهم في فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وإقامة الدولة اليهودية العنصرية .

من المؤلم أن نجد في العالم بعض من يرى في هذا قضية من قضايا حقوق الانسان - كم هي مظلومة حقوق الإنسان . هل هناك حكم في مواثيق حقوق الإنسان ينص على اقتلاع إنسان من أرضه ووطنه ، وإحلال إنسان آخر محله انطلاقا من الادعاء بأن هذا الاخير مضطهد ؟ من هو المضطهد ؟ هل هو ذلك الانسان الذي ولد آباؤه وأجداده وأسلافه في الارض التي يطرد منها ؟ أم هو الإنسان الذي لم يسبق له ولا لآبائه ولا لأسلافه أن رأوها حتى مجرد الرؤية بالعين ؟ هل هناك من عقل أو منطق يمكن أن يقبل بأن تهجير اليهود الى فلسطين المحتلة وطرد أهلها منها قضية من قضايا حقوق الانسان ؟ إن التدفق الجماعي للمهاجرين اليهود واستيطانهم بفلسطين والاراضي العربية المحتلة الاخرى ينطويان على عواقب وخيمة على السلام في المنطقة ، ويشكلان انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية .

إن أقل ما يجب علينا عمله هو طرد الكيان العنصري من هذه المنظمة التي رفض قراراتها ، وتطبيق العقوبات التي نص عليها الميثاق ، لماذا لا تطبق العقوبات في هذه الحالة ؟ والسوابق التاريخية تشهد بفاعلية تطبيق مثل هذه العقوبات في إقرار الحق وفرض تطبيق مبادئ الميثاق ، مثل ما حصل مع روديسيا وجنوب افريقيا .

في الوقت الذي نرحب فيه بما تم التوصل اليه من حلول لعدد من المشاكل والقضايا الاقليمية في ظل الوفاق الدولي ، نود التنبيه الى استمرار معاناة الشعب اللبناني ، وهو ما أفرزه العدوان الصهيوني على فلسطين ، وعدم التوصل الى حل للمشكلة القبرصية ، والى استمرار الخلاف بين الأطراف المعنية بالقضية الافغانية . إننا نؤكد على مواقفنا المبدئية الثابتة تجاه هذه القضايا التي سبق أن أعلناها من

هذا المنبر . ونأمل أن يؤدي الوفاق الدولي الى خلق الظروف الكفيلة بإيجاد حلول عادلة لها .

تعرب بلادي عن أسفها لفشل المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا في جنيف .

إننا في الوقت الذي نؤيد فيه المساعي الدولية لنزع أسلحة التدمير الشامل ، نؤكد على أن هذه المساعي لن تنجح إلا في إطار جهود جادة لحل النزاعات وتخفيف التوترات الدولية ، وذلك على أساس النزع الكامل لكل أسلحة التدمير الشامل ، وليس على أساس تبني نهج انتقائي والاقتصار على نوع واحد منها . إن هذه التدابير يجب أن تتخذ بطريقة منصفة ومتوازنة ، ضمانا لحق جميع الدول في الأمن والتنمية ، وفقا للأولويات التي حددتها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ ، والتي أعطت الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي .

(السيد الطلحي ، الجماهيرية العربية الليبية)

اذا كانت العلاقات الدولية قد شهدت تحسنا وانفراجا ثم وفاقا فإن العالم الذي نعيش فيه والذي أصبح قرية واحدة يشهد مفارقة لم تعد مقبولة ألا وهي انفراد القلة القليلة بالتمتع بالوفرة المادية والرفاه المعيشي ، وكل نتاج الحضارة المتقدمة ، في حين تعاني الأغلبية من الجوع والمرض وتفتقر الى أبسط مقومات الحياة .

إننا أمام فرصة تاريخية أتاحتها التطورات الإيجابية في العلاقات السياسية الدولية ، من أجل تصحيح مظاهر الخلل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإرساء نظام اقتصادي دولي جديد .

ختاما ، أقول أن عقد التسعينات سيحدد شكل القرن الحادي والعشرين ، ويمثل فرصة لنقف محاسبين أنفسنا عن أخطائنا ، عاقدين العزم على تجاوزها ومصممين على إرساء أسس سليمة ومتينة للعيش جميعا في عالم خال من الظلم ، يسوده العدل والمساواة .

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، يسعدني باسم الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية . ولدينا ملء الثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بالقدرة والكفاءة اللازمتين لضمان تحقيق المنجزات المرجوة منها ، وأنتم تمثلون بلدا عرف بسياساته الحكيمة ودوره البناء .

كما يسعدني أيضا إزجاء بالغ الشكر والامتنان لسلفكم السيد يوسف غاربا على رئاسته الحكيمة لدورة الجمعية العامة السابقة* .

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لكي أعبر عن تقدير حكومتي للدور الرائد والبناء الذي يقوم به السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل تعزيز دور المنظمة الدولية ، بحيث أصبح ينظر اليها الآن كمركز للاتفاق واتخاذ القرارات وأداة للحيلولة دون حدوث فوضى في العلاقات الدولية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرشوم ، موريشيوس .

منذ انعقاد الدورة الماضية وحتى الآن انضمت دولتان الى عضوية الامم المتحدة وهما ناميبيا ولختشتاين ، ومن دواعي سروري أن أضم صوت بلادي الى أصوات البلـــدان الاخرى تهنئة لهما بعضويتهما في منظمتنا الدولية مؤكدا لهما استعدادنا للتعـــاون معهما في سبيل تحقيق المقاصد النبيلة والمبادئ السامية التي توخاها ميثاق الامـــم المتحدة .

كما يسرني الترحيب بإعلان الوحدة بين الالمانيتين ، باعتبار ذلك عامـــل استقرار جديدا في العلاقات الدولية .

لقد كان العالم شرقه وغربه ، شماله وجنوبه ، يتطلع بكل الترحيب الى عالـــم جديد تسود فيه علاقات التعاون وتتبدد من سمائه المخاوف ، هذه المخاوف التي رنـــت عليه من احتمال انفجار الصراع بين العملاقين ، نتيجة لاستمرار الحرب الباردة التـــي ارتهن العالم لملامحها منذ الحرب العالمية الثانية .

وكنا مع غيرنا من الدول والشعوب ، بدانا نستقبل الوح الجديدة في العلاقـــات الدولية بالتفاؤل والامل ، وكان الانفراج في العلاقات بين الدولتين العظميـــن والتغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية وبداية تسوية المشكلات الاقليمية ، كلهـــا مؤشرات للانتقال الى عالم جديد ، هو العالم الحقيقي الذي صبا اليه واضعو ميثـــاق الامم المتحدة ، وهو عالم يحل فيه الحوار محل المنازعات ويتم فيه تسوية المشاكـــل بالطرق السلمية ، ويصبح فيه التفاهم والالتزام بالقوانين والاعراف الدولية قاعدة في العلاقات بين الدول والشعوب ، عالم نحترم فيه بعضنا بعضا ونتعاون فيه صغيرنـــا وكبيرنا من أجل رفاهية الانسان ويصبح الابداع والتقدم والاستقرار هي ساحات المنافسة .

وعلى المستوى العربي كان لهذه التطورات العالمية انعكاساتها الايجابية بحيث بدأت روح جيدة تدب في العلاقات العربية ، وكانت هذه الاجواء مشفوعة بالتفاؤل والامـــل وكذلك العمل على وضع استراتيجية جديدة للعمل العربي المشترك ، يحل فيها التفاهـــم والتضامن والالتزام بالروابط الاخوية والمواثيق العربية . وقد شهد هذا العام العديـــد من اللقاءات والمؤتمرات العربية الهادفة الى تحقيق تلك الغاية . وقد بدأ العمل

بالفعل في إطار الجامعة العربية من أجل الإعداد لقمة عربية تطرح فيها لأول مرة تطورات المستقبل الذي تتطلع له الشعوب العربية ، مستقبل يسوده السلام ويعمه الرخاء . وكانت الوحدة المباركة بين اليمنين ، التي سعدنا بها ، هي إحدى ثمرات تلك الأجواء الإيجابية .

ولكن التفاؤل لم يدم طويلا ، حيث وجد العالم نفسه يعود فجأة الى عصر ما قبل الأمم المتحدة ، وجاء من يحاول أن يلغي من تاريخ البشرية ٤٥ عاما من الجهد المتصل من أجل بناء الاستقرار ، وحق الدول والشعوب في العيش بسلام ، وليلغي كذلك جميع الجهود التي بذلت من أجل مستقبل عربي أفضل ، ويطعن التضامن العربي في الصميم .

ففي ٢ آب/اغسطس ١٩٩٠ دخل الجيش العراقي دولة الكويت غازيا ومحتلا ، وقد أصبحت دولة الكويت ، الصغيرة والمسالمة والعضو في المجتمع الدولي ، فريسة الاحتلال الغاصب الذي حاول محو هويتها وطمس كيانها عن طريق ضمها وإزالة مؤسساتها ومرافقها .

ولم يتوقع أحد أن يكون ١٩٩٠ عام الأزمة العربية في نشوئها والمتشعبة في آثارها والمدمرة في نتائجها ، ولم يتوقع أحد بالذات أن يقوم مثل هذا الظلم الفادح من عربي على أخيه العربي الذي قاتل الى جانبه ودافع عن حقوقه .

إن العدوان العراقي على الكويت يمثل أكثر ما يمثل تحديا للمفاهيم والاخلاق والقيم العربية التي تعارفت عليها مجتمعاتنا ، كما يمثل خرقا للمبادئ والقوانين والمواثيق العربية والدولية ، ومهما كانت نتائج هذا العدوان ، فإن الخاسر الاكبر هم العرب في جميع أقطارهم .

والامارات بوصفها دولة عربية مسؤولة سعت مع شقيقاتها الدول العربية وعبر الجامعة العربية الى محاولة إصلاح الخلل الكبير الذي وقع ، قبل أن يتسع شقه ، وتستفحل آثاره ، ولكن إصرار العراق على الاستمرار في عدوانه ، أحبط كل المحاولات والجهود العربية سواء الجماعية أو الثنائية منها .

وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي الإعراب عن قناعته التامة بأن القرارات التي اتخذها الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة وكذلك التي اتخذتها القمة العربية الاستثنائية في ١٠ آب/اغسطس الماضي ، وخاصة قرارها ١٩٥ ، إنما هي نابعة من التمسك بالمواثيق والمبادئ العربية ، وبروح ونص ميثاق جامعة الدول العربية وذلك اتساقا مع إعادة الحق الى نصابه ورد الظلم والعدوان الذي وقع على دولة عضو ذات سيادة .

لقد أثير لغط كثير ، على المستوى العربي وربما الدولي ، حول وجود القوات الاجنبية في المنطقة ، وفي هذا الصدد نجد أنه من المناسب إلقاء الضوء على هذا الموضوع .

كما يعلم الجميع فإن بلادي ، التي ترتبط بعلاقات ودية مع جميع دول العالم وبصفتها دولة صغيرة ، قد عملت منذ البداية على الابتعاد عن أية ارتباطات عسكرية أو الدخول في تحالفات أو منح تسهيلات لأية دولة أجنبية على أرضها ، وكنا نعتمد في أمننا الوطني على مجموعة المواثيق العربية والدولية وعلى مضمون حسن الجوار ، ولكن بلادي التي تعرضت لتهديدات مباشرة من قبل العراق ، كما ورد في مذكرة وزير خارجية العراق الى الجامعة العربية بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وكما ورد على لسان الرئيس العراقي وكبار المسؤولين في العراق والذي اعتبر الإمارات هدفا ثانيا بعد الكويت . وقد هالنا ما وقع لدولة الكويت الشقيقة ، فإننا لم نجد بدا في إطار

(السيد النعيمي ، الإمارات العربية المتحدة)

امكانياتنا الدفاعية المحدودة من الاستعانة بقوات دول شقيقة وصديقة للدفاع عن أنفسنا وعن بلادنا في إطار حق السيادة والدفاع المشترك الذي جسده ميثاق الأمم المتحدة .

وأود التأكيد هنا أن وجود هذه القوات مؤقت ومرتبط بالأزمة الراهنة التي نأمل أن تتم تسويتها في أسرع وقت .

إن الخلافات بين الدول مهما كانت أسبابها لا تبرر اللجوء الى أعمال العدوان ، ولا بد من تسويتها بالطرق السلمية التي أشار اليها ميثاق الأمم المتحدة ، وأن العدوان الذي وقع على الكويت سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، لا بد من التصدي لها بشكل حاسم ، وإلا أصبحت الدول الصغيرة مهددة في أمنها ووجودها ، وأن الحيثيات التي استند اليها العراق في عدوانه على الكويت مبررات باطلة قانونيا وتاريخيا وأخلاقيا ، وإن الموقف الحازم الذي اتخذته دول العالم ، والذي تجلى في قرارات مجلس الأمن المتتابعة تعبير عن السخط العالمي على أعمال العدوان العراقية .

ومن هذا المنطلق أيدت بلادي قرارات مجلس الأمن ، وهي تطالب السلطات العراقية مرة أخرى بضرورة الانسحاب الفوري وغير المشروط من جميع الاراضي الكويتية ، وعودة الشرعية الى دولة الكويت واحترام سيادتها وترابها الوطني وخياراتها السياسية ، كما نطالب العراق باطلاق سراح المدنيين من رعايا البلدان الثالثة ومن ثم تسوية جميع الخلافات عن طريق المفاوضات بما يحفظ الحقوق المشروعة الكاملة لدولة الكويت .

وإننا من هذا المنبر نناشد جميع دول العالم العمل بشكل حازم وسريع لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت ، وذلك لتجنيب العراق الشعب والأرض كارثة ، وتجنيب المنطقة برمتها كارثة لا يمكن التنبؤ بمدى أضرارها ولا يمكن حصر نتائجها .

ونود التأكيد مجددا على مضامننا التام مع دولة الكويت الشقيقة حكومة وشعبا لاسترداد سيادتها الوطنية الكاملة .

(السيد النعيمي ، الإمارات العربيـــة المتحـــدة)

من الحقائق الاساسية التي لا يمكن التغاضي عنها أن العراق لم يكن ليجرؤ علـى ارتكاب هذا العدوان لولا اعتماده على بعض الخلفيات المؤسفة في تاريخ الصراعات فـي الشرق الأوسط ، ومن ضمن هذه الخلفيات الفشل الذي منيت به محاولات المجتمع الدولي فـي منع العدوان وردع قوى الاحتلال ، وخاصة عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعيـة العامة ، بالنسبة للصراع الرئيسي في الشرق الأوسط ، ومحوره القضية الفلسطينية . إن أعمال العدوان والاحتلال والضم والتهجير التي مارستها اسرائيل ضد الشعب الفلسطينـي وضد دول المواجهة العربية هي التي مهدت الأرضية للعدوان العراقي على الكويـت . وإن الجمود الذي ران على الوضع في الشرق الأوسط ، وعدم التوصل الى تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية بما يضمن الحقوق الوطنية المشروعة والثابتة للشعب الفلسطيني ، همـا اللذان جعلا العراق يعتقد أن العدوان والاحتلال والضم جزء من الممارسات السائدة فـي المنطقة والتي سيتغافل عنها العالم ، وأنه يستطيع كما فعلت اسرائيل فرضها بالقـوة العسكرية ومجابهة المجتمع الدولي بالأمر الواقع .

وقد حاول العراق استغلال المشاعر العربية العامة تجاه القضية الفلسطينيـة العادلة ، لإيجاد رابطة بينها وبين احتلاله غير العادل للكويت ، وأن بلادي ، إذ تدين جميع أعمال العدوان والاحتلال ، لا ترى الربط بين هاتين القضيتين . وبغض النظر عـن الضرر الذي ألحقه العدوان العراقي بالقضية الفلسطينية وبالقضايا العربية القوميـة بصورة عامة ، فإن وفد بلادي يعتقد جازما بأن على المجتمع الدولي الذي مارس وحدتـه وصلاحياته بشكل قاطع ضد العدوان العراقي ، أن يمارس هذه الصلاحيات ضد جميع أعمـال العدوان ، وخاصة العدوان والاحتلال الذي تمارسه اسرائيل على الأراضي الفلسطينيـة والعربية ، من أجل إقرار السلام العادل والدائم وتسوية القضية الفلسطينية بما يكفل تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها إنشاء دولته المستقلة علـى ترابه الوطني في فلسطين .

(السيد النعيمي ، الإمارات العربية المتحدة)

إن لبنان هو مظهر آخر من مظاهر القضايا المعلقة في الشرق الأوسط ، والناتجة في جزء منها عن سياسات التوسع والاحتلال التي تمارسها اسرائيل ، وقد نجحت أو كادت الجهود العربية ، عن طريق اللجنة الثلاثية ، أن تنتقل بهذا البلد الى وضع تسوية نهائية للمشاكل والصراعات التي يعاني منها ، وان إتمام هذه الجهود يحتاج مرة أخرى الى تعاضد أعضاء المجتمع الدولي في مساعدة لبنان في التخلص من محنته . وأن وفد بلادي يشيد بالتقدم الذي حققته اللجنة الثلاثية على صعيد المصالحة الوطنية ويدعو جميع الأطراف اللبنانية الى العمل الحثيث على إنهاء خلافاتها وتسوية الوضع بالطرق السلمية والديمقراطية التي تعارف عليها شعب لبنان ، كما نطالب المجتمع الدولي بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان ، ليتمكن هذا البلد من استعادة عافيته ويستكمل سلطته على كامل ترابه الوطني .

رغم الآلام العنيفة التي تعيشها منطقتنا فإننا لا بد أن نسجل هنا التطورات الإيجابية التي حدثت في كثير من المشاكل الاقليمية ، وقد سعدنا كثيرا بتسوية قضية ناميبيا وحصول ذلك البلد المناضل على حريته واستقلاله وانضمامه بالتالي الى عضوية الأمم المتحدة ، ونود في هذا الصدد أن نشيد بالدور الرائد الذي قامت به الأمم المتحدة ضمن آلياتها لتحقيق هذا الغرض بشكل ايجابي وديمقراطي . ومع إدراكنا للأثر الذي تركته تسوية قضية ناميبيا على الوضع في جنوب افريقيا واطلاق سراح المناضل نيلسون مانديلا الذي رحبنا به ، ووصول ذلك البلد الى عتبة عهد جديد ، فإن الطريق لا يزال طويلا ويتطلب بذل الكثير من الجهد والعمل من أجل إسقاط نظام الفصل العنصري ، ورغم المؤشرات الايجابية والجهود السياسية التي تبذلها مختلف الأطراف فإنه لن يهدأ لنا بال حتى نرى جميع القوانين القمعية والعنصرية قد زالت تماما ، وحتى تمارس الغالبية السوداء حقوقها السياسية والاقتصادية الكاملة ، ولهذا فإننا نأمل أن لا تتراخى الضغوط الدولية حتى يتم القضاء المطلق على العنصرية واستئصالها برمتها .

وفي أمريكا الوسطى ترحب حكومتي بالنتائج المثمرة التي أدت اليها جهود رؤساء تلك الدول ، بالتعاون مع الأمين العام ، لأجل تسوية الوضع في نيكاراغوا ،

(السيد النعيمي ، الإمارات العربية المتحدة)

وتأمل أن تكون النتائج ايجابية بالنسبة للجهود المبذولة لتسوية المنازعات المتبقية في تلك المنطقة .

كما تعرب حكومة بلادي عن ترحيبها بالاتفاق الذي توصل اليه الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن في نهاية شهر آب/اغسطس لاجل تسوية قضية كمبوديا على أساس دور فعال تقوم به الامم المتحدة في هذا الصدد . ونرى في قبول الأطراف المتنازعة لإطار تلك التسوية ما يبعث على التفاؤل بالنجاح .

كما نأمل بأن يؤدي الحوار القائم بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية الى إزالة أسباب الخلاف القائم بينهما وتحقيق رغبة شعبيهما في الوحدة .

ومما يؤسف له أن مساعي الامين العام لم تكلل بالنجاح حتى الآن نحو تسوية قضية قبرص والوضع في أفغانستان ، وإننا نأمل من الامين العام أن يبذل المزيد من جهوده لاجل تسويتهما نهائيا بما يتوافق مع رغبات شعوبهما ومقاصد الميثاق ومبادئه .

إن الهدف الاسمى الذي توخاه واضعو الميثاق هو الحيلولة دون وقوع الحروب ومنعها ، وبالتالي إقامة نظام عالمي يستتب فيه السلم والامن الدوليان ، وقد أثبتت الاحداث ، وبشكل خاص العدوان العراقي على الكويت ، أن تراكم السلاح لدى أية دولة ، بما يتجاوز حاجاتها الدفاعية ، إنما يشكل حافزا قويا لها لارتكاب أعمال العدوان باستخدام هذا السلاح ، وأن الالتزام بالقوانين والمواثيق الدولية يصبح ضعيفا إزاء اغراءات القوة المسلحة ، وأن الجرائم التي ارتكبتها القوات العراقية ضد الكويت لهي دليل ساطع على ذلك ، ولنا في اسرائيل مثل آخر ، حيث كانت القوة العسكرية المتفوقة لديها سببا مستمرا لارتكاب العدوان على الدول العربية المجاورة .

ومن هذا المنطلق فقد كانت بلادي مؤيدا قويا لتدابير نزع السلاح ، سواء منه السلاح التقليدي أو الاسلحة ذات التدمير الشامل ، ورغم التقدم المحرز على هذا الصعيد بين المعسكرين الرئيسيين ، فإننا في حاجة ماسة الى الالتفات الى أخطار تراكم السلاح على المستوى الاقليمي ، ونرى في هذا الصدد ضرورة اتخاذ الترتيبات

اللازمة للحد من السلاح وتطوير الاسلحة ذات التدمير الشامل ، وخاصة في منطقة الشرق الاوسط ، إذ أن أزمة الكويت قد تقود مرة أخرى الى سباق التسلح في تلك المنطقة ، مما يعزز احتمالات نشوب الحرب وأعمال العدوان . ولا بد في هذا الصدد من الإشارة الى الترسانة العسكرية الاسرائيلية بما تحفل به من أسلحة التدمير الشامل وخاصة الاسلحة النووية .

وتود بلادي الاعلان مرة أخرى عن ترحيبها بإيجاد مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وبالذات في منطقة الشرق الاوسط .

لقد عملت بلادي منذ استقلالها على تخصيص جزء هام من دخلها القومي لمساعدة الدول النامية ، سواء عن طريق المساعدات الثنائية أو بالاشتراك في الجهود المتعددة الاطراف ، وكذلك العمل من خلال المؤسسات الدولية .

وبرغم الضغوط التي واجهناها بصفتنا دولة نامية تعتمد على منتج واحد وهو النفط ، فإننا لم نتوان في أي وقت من الاوقات عن مد يد العون الى الدول المحتاجة . وما يزال صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية يقوم بدور أساسي في هذا المجال ، عن طريق بناء المشاريع الاقتصادية في البلدان النامية .

وقد جاءت أزمة الكويت كصفعة جديدة لجهود التنمية ، ويكفي أن نلاحظ الاوضاع المأساوية التي خلفتها تلك الازمة على بعض البلدان النامية ، والخسائر التي منيت بها من جراء الارتفاع الحاد في أسعار النفط ، ومن جراء الارتباكات الاساسية التي لحقت بالاقتصاد العالمي والتمويل الدولي نتيجة المخاوف والانكماش في أسواق الدول الصناعية وارتباك خطوط المواصلات الدولية والاحجام عن الاستثمار والتمويل .

ويكفي الاطلاع على الرسائل والمذكرات التي تلقتها لجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لادراك الاضرار التي ألحقتها تلك الازمة باقتصاديات العديد من البلدان التي كانت ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأطراف المنطقة أو بالتجارة الدولية ، ولا شك أن أعداد ومظاهر اللاجئين والهاربين من مواطني الدول العربية والآسيوية تعد مثالا واضحا للمعاناة البشرية التي خلفها العدوان العراقي .

وإن بلادي التي قدمت معونات أساسية للدول المتضررة مباشرة على استعداد تام للتعاون مع الجهود الدولية من أجل تخفيف الاضرار التي لحقت بالبلدان النامية من جراء ذلك .

وفي هذا الصدد فإننا نؤيد تشكيل هيئة دولية تتولى بالتعاون مع لجنة مجلس الامن المشكلة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) دراسة الاضرار الاقتصادية التي خلفتها الازمة ، وتكوين صندوق للتبرعات تساهم فيه جميع الدول من أجل إعانة الدول المتضررة ، وإن بلادي على استعداد تام لتحمل مسؤولياتها والمشاركة في هذا الجهد لتجنيب العالم كارثة اقتصادية ، حيث لم يكن ممكنا تجنب الكارثة السياسية .

ويسعدني هنا الإعلان أن بلادي قد خصصت بليون دولار كمساهمة منها في الجهود الهادفة إلى تخفيف أعباء المعاناة المترتبة على دول العالم الثالث من جراء أزمة الخليج وتطبيق القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

لقد تركزت أنظار العالم بشكل لم يسبق له مثيل على الامم المتحدة ، بصفتها الاداة الدولية القادرة على التعاطي مع الازمات الجديدة ، ولقد برهنت الاسابيع القليلة الماضية على أن التعاون والتنسيق بين الدول الكبرى يمكن أن يخدما السلام والاستقرار بشكل إيجابي لا غنى عنه في عالم اليوم .

ورغم التهديد الحاد للسلام العالمي وهو التهديد الذي جسدته أزمة الخليج ، فإن الحرص الذي أظهرته الدولتان العظميان على الوفاق الدولي ، عن طريق استخدام مجلس الامن ، قد أبرز الاهمية الحيوية والمطلقة لهذه المنظمة الدولية ، وقد جعل الكثير من دول العالم وبالذات الدول الصغرى أو التي تعوزها الإمكانيات العسكرية للدفاع عن استقلالها ، تشعر بأن النظام الدولي قادر على حمايتها وصيانة استقلالها ، ومن هذا المنطلق فإن وفد بلادي يشيد بالدور الحيوي الذي لعبته الامم المتحدة ، وإننا نعتبر ذلك بحق ميلادا جديدا للمنظمة الدولية ، وندعو جميع الدول الاعضاء إلى تعزيز هذا الدور وخاصة دور مجلس الامن في تسوية المشاكل الدولية والإقليمية .

السيد ولد ددي (موريتانيا) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أتوجه إليكم بالتهانئ الحارة بمناسبة انتخابكم رئيسا لجمعيتنا العامة . إن هذا

الاختيار يمثل في نفس الوقت تكريما لشيمكم الشخصية وترجمة للاعتبار الذي يحظى به بلدكم مالطة على المسرح الدولي وإنني لأؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون معكم من أجل إنجاز مسؤولياتكم الجسيمة . أما سلفكم أخونا يوسف غاربا ممثل جمهورية نيجيريا الشقيقة فإننا نعرب له عن تقديرنا للكفاءة العالية التي أدار بها أعمال الدورة المنصرمة . وأتوجه بالشكر إلى الأمين العام سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي يعترف له الجميع بالمثابرة والإخلاص في خدمة مُثل السلام والعدالة والمساواة التي تجسدها منظمتنا ونؤكد له مساندتنا الحازمة في بحثه الدائب عن السلام والأمن وعن احترام حقوق الإنسان والشعوب .

كما نرحب بانضمام إمارة لختنشتاين إلى الأمم المتحدة .

يشهد عالمنا اليوم تحولات عميقة سيحدد مداها ونتائجها مستقبل الإنسانية . إذا كان هناك تحسن ملحوظ قد تم إحرازه على طريق الانفراج الدولي فلا تزال توترات خطيرة قائمة تغذيها حالات من عدم العدالة الذي يسود العالم في ميداني الاقتصاد والإعلام .

وهكذا كانت بلادي في نزاعها مع السنغال ضحية لحملة إعلامية مغرضة حيث تم التعتيم على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تعرض لها الرعايا الموريتانيون ، كما تم تشويه الحقائق مما زاد من صعوبة نجاح الجهود الرامية إلى تسوية هذه المشكلة .

إن التطور الإيجابي لبعض القضايا الدولية يسمح بالأمل والتطلع إلى عالم أفضل . ففي إفريقيا يمثل استقلال ناميبيا انتصارا للسلام والعدالة وإننا لنرحب ضمن عائلة الأمم المتحدة بإخوتنا الناميبيين .

وفي جنوب افريقيا فإن الحوار البادئ بين منظمة المؤتمر الوطني الإفريقي والسلطة القائمة يجعلنا نتفاءل بالقضاء على نظام الميز العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي تختفي منه إلى الأبد كل أشكال التفرقة .

وفي شبه الجزيرة العربية سجلنا بارتياح استعادة الشعب اليمني لوحدته وقد قدم الشطران من خلال وحدتهما مثالا رائدا للأمة العربية .

وفي آسيا فإننا نتابع باهتمام العملية الجارية لإيجاد حل للمشكلة الكمبودية ، ونرجو من كل الأطراف الاستمرار في التحلي بروح التفاهم الكفيلة وحدها بتمكين الشعب الكمبودي من العيش في انسجام وسلام مع نفسه ومع جيرانه .

وفي كوريا فإن الاتصالات التي جرت أخيرا بين الحكومتين لتجعلنا نتفاءل بأن يستعيد الشعب الكوري وحدته .

وفي أوروبا مثّل تحطيم جدار برلين القضاء على رمز للمواجهة وانعدام الثقة بين الشعوب ، كما جسّد إرادة الشعب الألماني الذي يحتفل اليوم باستعادة وحدته الوطنية . وبهذه المناسبة نقدم له أحر التهانئ وأخلص التمنيات .

رغم هذا الاتجاه العام نحو الهدوء في العلاقات بين الدول لا تزال النزاعات وحالات التوتر قائمة في بعض المناطق .

ففي الخليج العربي تبعث الأحداث التي شهدتها الفترة الأخيرة أشد القلق في نفوسنا . وإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية التي تؤكد من جديد تعلقها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، كما عبّرت عن ذلك في خطابها إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، لتدين كل لجوء إلى القوة لحل النزاعات بين الدول وترفض احتلال العراق للكويت ، كما تستنكر أي إجراء يهدد أمن الأبرياء ، أو يمس من حريتهم مهما كانت جنسيتهم وتتمنى إيجاد حل مقبول في إطار عربي ، وهو الإطار الوحيد الذي يمكنه ضمان استمرار السلام والتفاهم في المنطقة .

فلو كان النهج العربي الذي نُظم في إطاره لقاء جدة بين العراق والكويت قد تمت المحافظة عليه بعد الثاني من آب/اغسطس لأمكن تفادي الطريق المسدود الذي نحن أمامه الآن . إلا أننا لاحظنا منذ الأيام الأولى توافدا كبيرا ومستمرا للقوات العسكرية الأجنبية على المنطقة .

إن الذين سيلجأون إلى القوة لحل هذه الأزمة سيتحملون مسؤولية خطيرة أمام التاريخ ، ذلك أنه سيستحيل آنذاك الحد من النزاع زمنيا أو حصره جغرافيا وبشريا . ومهما يكن من أمر فإن بلادي ، إذ تجدد التزامها بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ، لتعتبر من غير المقبول انسانيا كل إجراء يهدف إلى حرمان شعب بأكمله من الغذاء والدواء .

وفي الشرق الأوسط لا تزال إسرائيل تحتل الأراضي العربية وتضطهد السكان الفلسطينيين خرقا للقانون الدولي . وقد ظلت القرارات الشجاعة للمجلس الوطني الفلسطيني ومبادرة السلام التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية دون جدوى أمام تعنت إسرائيل . وقد مثل تعليق المفاوضات الحذرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية خيبة آمال كبيرة لكل من يتمنى أن تجد هذه المأساة الإنسانية حلا سلميا . وقد برهنت الانتفاضة التي فجرها الشعب الفلسطيني البطل على قدرته على التعبئة وتصميمه على استرجاع حقوقه .

وإنه لمن غير المعقول أن يستمر عالم يحب العدالة ويتشبث باحترام القانون الدولي في قبول الخرق اليومي لأبسط حقوق الإنسان في فلسطين .

وفي لبنان لا يزال الوضع مقلقا بسبب الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية ، وإن الجمهورية الإسلامية الموريتانية من ناحيتها لتعتبر أن اتفاق الطائف يشكل إطارا ملائما لحل المشاكل الداخلية لهذا البلد وإعادة السلام إلى ربوعه .

وفي أفغانستان فإننا نأسف للحرب المستمرة بين الأشقاء بعد انسحاب القوات الأجنبية ونتمنى أن يتغلب أخوتنا الأفغانيون على خلافاتهم وأن يحققوا وحدتهم بعيدا عن كل تدخل أجنبي .

وفي المغرب العربي سيمكن الحل النهائي لقضية الصحراء اتحاد المغرب العربي من تعزيز انسجامه السياسي واندماجه الاقتصادي . وإننا لنجدد مساندتنا للأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل لهذا الصراع القائم بين الاشقاء .

ستظل الجهود المبذولة من أجل تحسين الجو السياسي الدولي دون جدوى ما لم تحل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الدول النامية ، وخاصة دول افريقيا التي تعرف حالة صعبة للغاية . وإننا لنشكر الأمم المتحدة والبنك الدولي على ما يقومان به في مجالي التعبئة والتوعية . فبفضل هذه الجهود توصل المؤتمر الثاني للأمم المتحدة حول الدول الأقل نموا ، الذي عقد في باريس أخيرا ، إلى تعهدات سيمكن إنجازها من إعطاء دفع للجهود التي نبذلها في سبيل التنمية ، ومن أجل مواجهة العواقب الناجمة عن أزمة اقتصادية متفاقمة زاد من حدتها ، بالنسبة لبلادي ، استمرار عشرين سنة من الجفاف وكذلك توافد عدد كبير من اللاجئين والعائدين في فاقة يرثى لها . وقد تجاوز عددهم نسبة عشرة في المائة من مجموع سكاننا . وبالرغم من الصعوبات التي واكبت هذه الوضعية وتوقيف بعض المساعدات الخارجية ، بسبب الظرفية الحالية أو لاعتبارات سياسية لها علاقة بالاحداث الجارية بالخليج العربي ، فإن بلادي ، تحت قيادة الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايع ظلت تواصل مجهوداتها لتلبية حاجات شعبها وتحقيق ثلاثة أهداف أساسية لنهوضها .

أولا ، إقامة مؤسسات ديمقراطية ، ولهذا تم تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية خلال السنوات الاربع الماضية لاختيار ممثلين للسكان تولوا تسيير الشؤون المحلية . وسيتم قبل نهاية هذه السنة إعادة انتخاب هذه المؤسسات على امتداد التراب الوطني . وتمثل هذه الانتخابات خطوة هامة على طريق ممارسة الشعب لمسؤولياته الوطنية وتسيير شؤونه بوعي واسلوب ديمقراطي .

ثانيا ، القضاء في حدود سنة ألفين على الأمية التي تعاني منها نسبة كبيرة من الشعب الموريتاني . وتبذل حاليا جهود هامة لتحقيق هذا الطموح الذي لا يمكن دونه إنجاز أي تنمية .

ثالثا ، مشاركة المرأة في جميع الاعمال التي يتطلبها البناء الوطني . وتحظى هذه الفئة ، التي تمثل اكثر من خمسين في المائة من شعبنا ، بكل اهتمامنا في ميادين التعليم والصحة والتشغيل .

وإنني لانتهز هذه الفرصة لاعبر عن شكرنا لكل الدول والهيئات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، التي قدمت ولا تزال تقدم لنا مساعدتها لحماية بيئتنا واستغلال ثرواتنا ، أو للتخفيف من العواقب الاجتماعية للازمة .

يوجد العالم اليوم أمام منعطف . ويعود إلى الامم المتحدة ، التي تمثل التعبير عن خيار وإجماع الجميع ، أن تعمل على أن يتغلب الخير على الشر . إن السلام والحرية هما طموح مشروع لكل الشعوب ، ولها الحق فيهما دون أي تمييز . ومن واجب الامم المتحدة أن تولي نفس الاهتمام لكل قراراتها .

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لتؤمن بالمثل التي تجسدها منظمتنا ، وستعمل دائما ضمن إطار قوانينها وباحترام لهذه القوانين .

السيد لاتورطي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بداية ، اسمحوا لي أن اتقدم ، باسم وفد هايتي ، للسيد غيدو دي ماركو بأصدق التهانئ على انتخابه بالاجماع لرئاسة أعمال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ويسرنا كثيرا هذا الانتخاب اقتناعا منا بأن صفاته الشخصية البارزة وخبرته الواسعة بالمشاكل الدولية خير ضمان لنجاح أعمالنا .

وسأكون مقصرا لو لم أُشد بالسيد يوسف غاريا ممثل نيجيريا الذي كانت طاقته وكفاءته واعتداله أمرا جعله يحظى باحترام وإعجاب الجميع في الدورة السابقة .

ونهنئ ايضا الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي يستحق تقديرنا للنجاحات التي حققتها الامم المتحدة في السنوات الاخيرة . إن تقريره الاخير عن حالة العالم يؤكد بحق الفرص الجديدة التي تبزغ في فجر هذا العقد .

ونحن نرحب بارتياح بالغ بانضمام ناميبيا ولختنشتاين إلى منظمتنا بوصفهما عضوين كاملي العضوية فيها .

بعد خمس واربعين سنة من إنشاء الامم المتحدة ، تتحرك احداث تاريخية بسرعة . فالحرب الباردة قد انتهت تقريبا ، كما تشير إليه المعاهدة الاخيرة بشان التسوية النهائية لمسالة المانيا . وهناك دلائل مشجعة على إيجاد حلول للمشاكل القائمة في كل القارات ، التي كانت ، حتى وقت قريب ، متداخلة في صراعات عديدة جعلتها الظروف محل تنافس بين الشرق والغرب . والتقدم المحرز سببه قضية السلم . وهذا ينطبق ايضا على الديمقراطية التي اعادت تشكيل المسرح السياسي والايديولوجي بعد الحرب .

ولكن ما من احد يمكنه ان يستخف بإمكانية تهديد الصراعات لهذا التحرك الجديد نحو السلم . فمن ليبريا إلى اثيوبيا ، ومن امريكا الوسطى إلى افغانستان ، لا يزال هناك بؤر توتر عديدة ، إضافة إلى عدد كبير من الصراعات المحلية أو الإقليمية التي عجزت الامم المتحدة في العقود الاربعة الماضية على منعها أو السيطرة عليها .

علاوة على ذلك ، فإن العاصفة التي تضرب حاليا الخليج العربي/الفارسي هي تهديد للسلم العالمي لم يسبق له مثيل .

وإلى جانب هذه القلاقل ، يؤكد تنامي الفقر المدقع في بلدان الجنوب تأكيدا مثيرا على أن الازمة الاقتصادية الدولية لم تنته بعد ، بل العكس هو الصحيح .

ويعيش المجتمع الدولي الآن في وقت يشهد تناقضا مزدوجا بين السلم والحرب ، وبين الانتعاش الاقتصادي في الشمال وتعاظم الفقر في الجنوب . وفي ظل هذه الخلفية تبدأ الجمعية العامة دورتها الخامسة والاربعين التي ينبغي أن يكون لاعمالها أثر دائم في العقد الجديد المليء بتحديات عديدة .

ومنذ شهرين تماما ، زُج بالعالم اجمع فجاة في حالة ذهول . فالعدوان المتعمد على سيادة الكويت اوجد اكبر ازمة في السنوات العشرين الاخيرة . واصبح الغزو ضما ، وهما امران غير مقبولين بنظر القانون والاخلاقية الدولية . وما لم يحدث تغيُّر جذري ، ثمة خطر من أن منطق الحرب الذي يبدو قائما سيلزمنا بمواجهة عسكرية لا يمكن التنبوء بعواقبها .

وإزاء هذا الخطر ، تحث جمهورية هايتي الامم المتحدة على أن تبذل اقصى جهدها للاضطلاع بدورها الفريد لحل الصراع الرئيسي الذي يخشاه العالم باسره . ونرى أن اندلاع الحريق ليس امرا حتميا ، ما دام الطرف المعني بصورة رئيسية يقرر أن يعترف باخطائه وأن يحترم مبادئ ميثاق الامم المتحدة التي انتهكت انتهاكا صارخا .

وفي هذا الصدد ، نعتقد انه ثمة متطلبين أساسيين هما الاستعادة التامة لسيادة الكويت دون أي تحفظ ، والانسحاب الكامل غير المشروط لقوات الاحتلال ، مما يعيد الوضع إلى ما كان عليه في ١ آب/اغسطس ١٩٩٠ . ويتعين أن تمنح الدبلوماسية فرصة لبلوغ هذه الاهداف عن طريق المفاوضات ، وفقا لقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) ومقررات المجلس اللاحقة التي تحظى هي كلها بتاييد قوي من حكومة هايتي .

ومن الواضح أن النتيجة السلمية للنزاع تعني انه يجب على العراق أن يتخذ الخطوات الاولى نحو تسوية تفاوضية . لذلك ، تنضم جمهورية هايتي إلى المناشدة الجماعية الموجهة إلى حكومة العراق لتصغى إلى صوت الحكمة والعقل . فلم يسبق السيف العدل بعد .

وفيما يتعلق بالشرق الاوسط ايضا ، لا يمكننا أن نتجاهل الجمود الذي حدث في البحث عن حل للنزاع الإسرائيلي - العربي ، الذي تفاقم بسبب العنف المستمر منذ ثلاث سنوات في الاراضي المحتلة ، الامر الذي يشكل تحديا رئيسيا آخر للسلم . إن الآمال في إحراز تقدم باتجاه الحل تبدو مرهونة بإقامة حوار بين جميع الاطراف المعنية ، خصوصا بين الإسرائيليين والفلسطينيين ، في إطار المفاوضات المقبولة لدى الطرفين . وفي أية حال ، تؤيد حكومة هايتي بقوة الجهود التي بدات بالفعل بغية بدء عملية مفاوضات على أساس المبادئ المعترف بها عامة ، وهي واردة بصورة خاصة في قراري مجلس الامن

٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويجدر التكرار أن المفتاح لاي حل يكمن في حق إسرائيل في العيش بسلم ضمن حدود آمنة معترف بها ومضمونة دوليا ، وفي ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في وطن له وفي تقرير المصير* .

ولا يمكن لجمهورية هايتي أن تقف موقف لا مبالاة إزاء مصير لبنان الذي يتهدد بالتفكك بسبب مأساة دموية متواصلة . ولقد شهدنا في هذا البلد الصديق ، بما ينذر بالخطر ، انتهاكات متتالية ، مرت دون عقاب ، للمبدأ الاساسي وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وإذ تدين حكومة هايتي هذه الاعمال مهما تكن الاسباب المقدمة من المسؤولين عنها ، تطالب باحترام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، لكي يتسنى للشعب اللبناني أن يستعيد التحكم بمصيره وباستعادة وحدة أراضيه كاملة ، بعد العذاب الذي عانى منه في السنوات الخمس عشرة الماضية .

إن الكفاح في سبيل السلم في الشرق الاوسط ، وهذا أمر تؤيده هايتي ؛ بالكامل ، جزء من عملية أوسع : إيجاد بيئة دولية خلال العقد الحالي يمكن أن تجرم فيها الحرب بصورة نهائية .

ورغم أن انتباه العالم انصب بحق على أزمة الخليج ، فقد حدث مؤخرا تحسن استثنائي في المناخ الدولي له صلة بصيانة السلم . ويصدق هذا خصوصا على الحالة في الجنوب الافريقي . فالسنة التي تشارف الآن على الانتهاء قد شهدت استقلال ناميبيا بعد عملية طويلة لانهاء الاستعمار اضطلعت فيها الامم المتحدة بدور أساسي نشيد بها من أجله إشادة بارزة .

إن أول بارقة أمل شهدتها جنوب افريقيا تمثلت في تحرير نيلسون مانديلا ورفاقه في الكفاح . ومذّاك اتخذت حكومة جنوب افريقيا مبادرات جديرة بالثناء ، بيد أن خطر الحرب الاهلية التي تهدد هذا البلد قد قلل من احتمالات إزالة نظام الفصل العنصري بسرعة ، هذا النظام الذي لا تزال ركائزه كما هي دون تغيير . وجمهورية هايتي ، نظرا إلى طبيعتها ، قد ايدت الكفاح الذي تقوم به حركات التحرير ؛

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

والتطلعات التي تصبوا إليها الغالبية السوداء في جنوب افريقيا . ونحن نؤمن بان من واجبنا أن نطالب مرة اخرى بمواصلة فرض الجزاءات على نظام بريتوريا ، حتى يقدم البرهان على عزمه على وضع حد لسياسته المدانة عالميا .

وترحب حكومة هايتي بإطار الحل الوطني للازمة التي مزقت انغولا وموزامبيق منذ استقلالهما .

ويبدو كذلك أن الجهود الرامية إلى تسوية مسالة الصحراء الغربية تبعث على الامل . ولا تزال حكومة هايتي تامل في التوصل إلى حل يأخذ تماما في الاعتبار الحق غير القابل للتصرف لشعب الصحراء في تقرير مصيره ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

وتلاحظ بارتياح أيضا التقدم المحرز بغية تسوية الصراعات في آسيا .

وتحت رعاية الامم المتحدة وبدعم لا يكل من فرنسا - التي تود أن نشيد بهـا لانشطتها المستمرة - يبدو أن التسوية الشاملة لمسالة كمبوديا باتت وشيكة . وتعـرب جمهورية هايتي عن سرورها لان شعب الخمير يفيق الآن من كابوس مفزع طويل بعد نضالـه العظيم .

وعلاوة على ذلك ، بالنظر إلى التطورات التي وقعت مؤخرا في شبه القـارة الكورية ، يبدو أن الوقت قد حان لان يسمح لجمهورية كوريا بالانضمام في النهايـة بوصفها دولة كاملة العضوية إلى أسرة الامم المتحدة العظيمة . وتعرب هايتي عـن تاييدها الكامل لتطلعات جمهورية كوريا .

وبالقرب من وطننا ، وعلى القارة الامريكية ترى أمريكا الوسطى ، بعد أن كانت لعبة دامية في التناحر بين الشرق والغرب لاكثر من عقد من الزمان ، تلتـزم الآن بمعاهدة اسكيبولاس الثانية وبالسعي من أجل حل سلمي للعديد من النزاعات القائمـة هناك ، وإقامة نظام ديمقراطي جديد . وفي هذا الصدد ينبغي أن نؤكد أن الامـم المتحدة ، إقرارا بفضلها ، ارتقت بذلك إلى مستوى مهمتها . وتامل جمهورية هايتي أن تواصل الامم المتحدة مساعدة دول أمريكا الوسطى لوضع حد نهائي للمعاناة الناجمة عـن الحرب الاهلية ، وللتوصل ، أولا وقبل كل شيء ، إلى سبيل للتنمية - وهي العنصـر الضروري للسلم ، التي دونها لا يمكن لاي جهد ديمقراطي أن يؤتي ثماره .

نود أيضا أن نؤكد العوامل الاستثنائية التي تضافرت وعززت فجر الحرية فـي الشرق ، وفتحت آفاقا لا حد لها ولا نهاية للاستقرار والامن والسلم في أوروبا . وتـود هايتي حكومة وشعبا أن ترحّب ، أولا وقبل كل شيء ، بتكريس اليوم لتوحيد المانيـا - وهو رمز رائع لبداية عصر جديد لاوروبا والعالم بأسره .

وأخيرا ، تعرب جمهورية هايتي عن اغتباطها إزاء التقدم الذي لا يمكن إنكـاره والذي تحقق في مجال الحد من سباق التسلح الكيميائي والبكتريولوجي والنووي . وتعـد الخطوات الممتازة التي ما فتئت الدولتان العظميان تتخذانها لبعض الوقت حتـى الآن بشير نجاح في المستقبل . وبالنسبة لنا ، وبالنسبة للعالم الثالث بأسره ، هناك أمل

كبير في تحقيق نزع السلاح الحقيقي . وهذا يؤثر كثيرا على احتمالات تحسين أحوال المعيشة لمئات الملايين من البشر الذين يعانون أو يموتون جوعا الآن . وكما يذكر بحق التقرير الاخير للبنك الدولي عن التنمية ، فإن أي خفض بنسبة ١٠ في المائة في النفقات العسكرية لمنظمة حلف شمالي الاطلسي سيؤدي تلقائيا إلى مضاعفة المساعدة الرسمية ، إذا كان ذلك شيئا منشودا حقا .

وفي هذا الصدد ، نؤيد النداء الموجّه من الامين العام مؤخرا بزيادة المساعدات المقدمة إلى الديمقراطيات الفتية في العالم الثالث ، التي لا ينبغي إغراء شعوبها بالربط بين الديمقراطية والفقر المدقع والبؤس ، وذلك ما أكد عليه بحق السيد بيريز دي كوييار .

لقد حان الوقت أن ندرك أن للديمقراطية أيضا بعدا اجتماعيا اقتصاديا أساسيا ، ودونه تفقد الديمقراطية سبب وجودها .

لا يسع وفد هايتي إلا أن يعرب عن قلقه وشعوره بالمرارة إزاء تعاظم الفجوة الاقتصادية والتفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب . لقد أصبح التوسّع الاقتصادي القوي الذي حدث في السنوات الثماني الماضية يمثل معيارا للعالم الصناعي . وكرهينة لهذا النمو ، فلعل نصيب معظم دول العالم الثالث لم يعد التنمية ولكن الركود والانتكاس . ويكفي أن نأخذ بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في متوسط الدخل في أمريكا اللاتينية ، الذي انخفض إلى أدنى متوسط له منذ ٢٠ سنة مضت .

والحالة في افريقيا جنوب الصحراء وفيما يسمى بأقل البلدان نموا مثال آخر أكثر قسوة على ذلك . وفي وجه زيادة تعقد المشاكل التي يواجهها العالم الثالث ، والتي أشّرت في الواقع على آفاق إحلال سلم دائم ، لا يسعنا جميعا إلا أن نلاحظ الحاجة إلى إجراء دراسة حاسمة للسياسات والاليات التي ادت إلى الارتباك الكبير في الثمانينات ، التي تسمى بحق العقد الضائع .

وفي هذا الصدد ، يرى وفد هايتي أن عليه أن يؤكد على بعض النكسات الخطيرة التي حدثت فيما يتعلق بأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية للعقد الماضي .

أولا ، إن المساعدات الرسمية لم تحقق قط الاهداف المنشودة منها فيما يتعلق بحجمها ، بل كانت في الغالب الاعم مجرد إجراءات مسكنة وليست مدخلات لا غنى عنها للتنمية الدائمة .

وثانيا ، ولاسباب مريبة لا يمكن التحقق منها ، كثيرا ما شهدنا تجميد برامج التعاون الحيوية ، أحيانا من جانب واحد أو على نحو انتقائي ، وذلك من جانب الدائنين ، عندما تحتاج أشد اقتصادات بلداننا ضعفا إلى مساعدات عامة دائمة يمكن التنبؤ بها .

وثالثا ، فرضت قيود عديدة من الخارج عاقت بصفة خاصة برامج التعديل الهيكلي التي طبقت بصرامة شديدة في مقابل التخلي عن خدمات اجتماعية ضرورية ووقف الاستثمار الإنتاجي . ولكن بدلا من التعاون الذي ترقبناه في مقابل ذلك ، لم يترك للبلدان المعنية إلا احتمالات قوى السوق ، كما لو كانت تمثل الامل الوحيد الباقي أمام اقتصاداتنا الهشة للخلاص من مجابهة تحديات التخلف .

وأخيرا ، كيف لا نؤكد على القبضة الخانقة الناجمة عن خدمة الدين ومشكلة الاتجاه العكسي لتحويل الموارد والانخفاض في أسعار السلع الاساسية التي هي الآن أقل مما كانت عليه في ٣٠ سنة ؟

وليس من المستغرب ألا يمتد الانتعاش الاقتصادي في الشمال إلى الجنوب كما كان متوقعا له .

ولهذا يرى وفد هايتي أن مسالة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ما زالت تتسم بالاهمية حتى الآن ، لانه في بداية هذا العقد يبدو لنا أنه لا يمكن أن تكون هناك مهمة أكثر إلحاحا من مهمة شن حملة على الاسباب الهيكلية للفقر والتخلف التي تحتدم في العالم الثالث . وفي هذا الصدد نرى أنه من الضروري اعتماد مجموعة من التدابير ذات الاولوية ، ولا سيما التدابير التالية :

أولا ، الزيادة الكبيرة في التسهيلات المالية لتمويل التنمية ؛

ثانيا ، إقامة نظام تعاون دولي يأخذ تماما في الاعتبار المشاكل المحددة لاشد البلدان تأثرا وكذلك تلك البلدان الاشد تأثرا بالأزمة الحالية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ؛

ثالثا ، الدعم الخاص للبلدان النامية التي تأثرت ، بغية مساعدتها على معالجة الزيادة الكبيرة في تكاليف الطاقة ؛

رابعا ، المعالجة المنصفة للمديونية الخارجية ؛

خامسا ، إعادة هيكلة المؤسسات متعددة الاطراف ، والتي ينبغي أن يكون دورها في التمويل الإنمائي وفقا للاهداف التي تنشدها الامم المتحدة ؛

سادسا ، تنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب وكذلك عملية التكامل الاقليمي ؛

سابعا ، إدخال الصندوق المشترك للسلع الاساسية إلى حيّز التنفيذ الذي أرجئ كثيرا .

بعد أن ذُكر ذلك ، لا يسعنا إلا أن نشيد بالجهود العديدة التي بذلت في أماكن شتى ، والتي أوضحت بجلاء أن فكرة التضامن الدولي الواعي ليست حبرا على ورق . وثمة مثال على ذلك هو برنامج العمل الجديد الذي اعتمد في مؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا . وتشكل الخطوات التي اتخذتها فرنسا لإلغاء الدين عن تلك البلدان تغيرا إيجابيا . ويتحتم على المجتمع الدولي أن يترجم تلك التغيرات إلى واقع .

عكفت الجمعية العامة بالفعل على دراسة طلب من الحكومة المؤقتة لهايتي بشأن تنظيم الانتخابات المقبلة . وسأكون مقصّرا إذا لم أشر إلى الحالة السائدة في هايتي اليوم . ثمة أزمة رئيسية متعددة الابعاد ما فتئت تحيق بهايتي لاكثر من ٤ سنوات حتى الآن . بعد انهيار الديكتاتورية ، استعاد شعب هايتي حرياته العامة وأوضح بجلاء رفضه العودة إلى الحكم الديكتاتوري . ومنذ ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، وهو تاريخ التحرير ، فشلت مختلف الصيغ الحكومية في مواجهة الرغبة الجامحة في التغيير التي أعرب عنها

شعب هايتي . وهذه الفترة ، فترة البحث ، أدت إلى ظهور مجموعة كاملة من المصاعب أمام الاقتصاد وبالنسبة لاسم هايتي الطيب . وتشكل انتخابات ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الفاشلة حدثا من أشد الأحداث إحزانا ومنذ ذلك الحين ، وبالإضافة إلى السحب الجسيم للاستثمارات ، فرض حظر كامل تقريبا على المساعدات الإنمائية ، مما عزز وكشف من المأساة الوطنية التي ترتبت على هذا العمل الكريه .

ما فتئ شعب هايتي يلاحظ بسخط التدهور المتزايد في البنى الاساسية . والامية ، التي تقدر بثمانين في المائة ، لم يجر تخفيضها . وحتى الامل ، الذي وضع الشعب الهايتي على طريق جديد ، بات الآن مهددا ، وللخروج من هذه الحلقة المفرغة التزمت الحكومة المؤقتة للجمهورية ، التي انبثقت عن توافق آراء وطني واسع ، في خضم كل هذه المصاعب ، التزاما راسخا بوضع الامة على طريق الانتخابات الحرة النزيهة التي طال تأجيلها .

هذا هو السبب الذي دفع حكومة صاحبة السعادة ، السيدة ايرثا باسكال تراولو منذ أن تولت السلطة ، وفي الوقت الذي تواصل فيه السعي لإيجاد طرق ووسائل لتحسين الظروف المعيشية لشعب هايتي ، إلى طلب المساعدة الثنائية والمتعددة الاطراف وخصوصا تأكيد الامم المتحدة مساعدة المجلس الانتخابي المؤقت ، وهو الهيئة الدستورية التي انيطت بها مهمة تنظيم انتخابات مستقلة ، في النهوض بهذه الولاية على وجه أكمل .

وفي هذا الصدد ، سيكون شعب هايتي وحكومته ممتنين لجميع البلدان الصديقة من كل القارات ، وخصوصا في البلدان الشقيقة من مجموعة منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية لاية روح تضامن قد تبديها إزاء هايتي ولاي اهتمام قد تبديه بنجاح عملية الاقتراع .

وقد حدد المجلس الانتخاب المؤقت يوم ١٦ كانون الاول/ديسمبر موعدا رسميا للانتخابات . وما من شيء بوسعه أن يوقف الآن المسيرة نحو انتخابات ديمقراطية تنظم في أفضل مناخ أمني ألزمت قوات هايتي المسلحة نفسها بضمانه . ونحن نعرب عن الامل في أن تتجاوب الامم المتحدة بدورها تأييدا وبسرعة لطلب تقديم المساعدة المناسبة الذي تقدمت به حكومة هايتي . وأود أن أكرر نداء رئيس الجمهورية المؤقت للمجتمع الدولي بأسره بأن لا يترك هايتي وحدها في النهاية : أن يباشر رئيس جديد منتخب بحرية مهامه في ٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، واضعا بذلك هايتي إلى الابد بين مجتمع الدول الديمقراطية المتنامي .

في الوقت الذي تفتح فيه صفحة جديدة في التاريخ ، فإن حالة العالم الراهنة تطالعنا بجوانب محزنة كما تطالعنا بجوانب تبشر بالخير في المستقبل . وهذه الصورة

تبين درجة الإلحاح التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى بها لتحديات السلم والامن الدولي . والفجوة التي تتزايد باستمرار بين الغني والفقير لا تقل اهمية : لا ينبغي للتقدم الذي أحرز في العلاقات بين الشرق والغرب أن يحجب عنا رؤية هذه الفجوة الخطرة .

نحن نرحّب بالثقة المتزايدة التي تبديها الشعوب بالامم المتحدة في مواجهتها للتحديات العديدة التي تنتظرنا على مشارف عام ٢٠٠٠ . ومن بين هذه التحديات ، ينبغي لنا أن نخص بالذكر تعزيز السلم والديمقراطية والحفاظ على بيئتنا التي تتهددها الاخطار ، وحملة مكافحة إساءة استخدام المخدرات ، والتعزيز المطرد لحقوق الإنسان ، وفي مقدمتها خروج الإنسانية من مستوى العوز الشديد إلى مستوى لا تفتقر فيه إلى أي من الضروريات .

وجمهورية هايتي مقتنعة من جانبها ، بوصفها بلدا ناميا في مجتمع عالمي ، أن لا ملاذ لها سوى اللجوء إلى التضامن الدولي بما ينطوي عليه من تكافل ووعي متزايد بمصيرنا المشترك لكي تتمكن من مواجهة هذه التحديات .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥